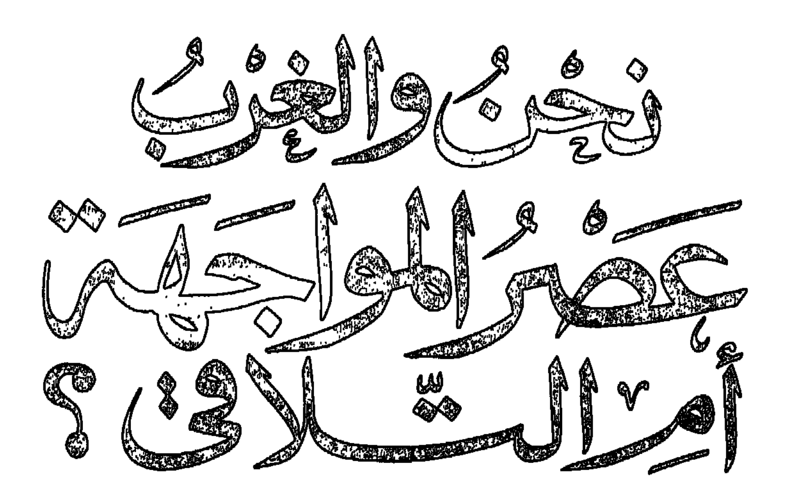
دكتور حازم الببلاوى



دار الشروق

نحن والغرب
عصر المواجهة أم التلاقي ؟

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م

© دار الشروق

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص. ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص. ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

تقــديــم

يواجـه العـالـم العـربى ونحـن على أعـتـاب القرن الحـادى والعـشـرين وولوج ألفية جديدة، تحديات كبيرة فى عالـم لـم يعد يتساهل مع الضعف أو الجهل، وينبغى بالتـالى أن نتـسلـح بكل وسائل المعـرفة فى جـميع الميادين . . هناك الكثيـر مما ينبغى عـمله فى الميدان الاقـتـصـادى والسيـاسى، من حـيث إعـادة النظر فى المؤسـسـات الاقتصادية والسياسية القائمة. هناك مشاكل متراكمة فى نظم التعليم كما تحمل الموروثات القـيـمـية السائدة العـديد من العـادات والسلوكيات البـالية التى لـم تـعـد تناسب العـصـر . هذا وغيـره من الأمـور المعـروفـة والتى تعـددت حـولهـا الكتـابات والآراء. ولكن إلى جـانب هـذا وذاك، هنالك بعـض القـضـايا الـفكرية التى غلبت علـى العـقـل العربى والتى ربما تستـحق إعادة النظر. ومعـظم هذه القـضايا يتعلق بأمور يغلب على بعضها نوع من القـداسة الكاذبة التى تحول دون مناقشتها مناقشة جادة ومسئولة، كما يحيط البعض الآخـر نوع مـن الكسل العـقلى الـذى لا يسمح لنا بأكثر من ترديد بعض العبـارات «الأكلاشية»، نظل نرددها دون اقتناع حقيقى وكـثيراً دون فهم .

وأود أن أشير فى هذا الصدد إلى ثلاث قضايا رئيسية أعتقد أن العقل العربى لم يصل فيهـا إلى رؤية واضحة رغم كثرة الضـجيج والصراخ حولها . وهذه القـضايا تتعلق بعلاقة الدين بالمجتمع من ناحية ، وعلاقة الحاكم بالمحكومين من ناحية ثانية ، وعلاقتنا بالغرب أو بالغير من ناحية ثالثة .

وقد كثرت فى الآونة الأخيـرة الكتابات والأحاديث عن عـلاقة الدين بالدنيا ، دون أن يمكـن القـول بأننا وصلنا إلى اقـتناع حـقـيـقى يدور حـوله نوع مـن الاتفـاق العـام، ولا نقـول الإجـمـاع . فـعلى حـين يرى البـعض إخضـاع الدنيـا للدين يؤكـد

البعض الآخر أن الدين لله والوطن للجميع، وأن هناك استقلالاً بين المجالين، يتقاربان فيه ولكنهما لا يتطابقان. ويستمر الحديث والجدل. وتظل القضية مطروحة، ولا اتفاق أو شبه اتفاق. وأما علاقة الحاكم بالمجتمع وهو ما يناقش تحت مسمى الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإننا نرى - رغم اتفاق الجميع على أهمية هذين الأمرين، فإن هناك اختلافا جوهريا - فى منطقتنا العربية - فى الاتفاق العام على مضمونهما بل وعلى أولويتهما. فالجميع يؤكد أنه مع الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن ما نجده على أرض الواقع يجمع بين نظم مختلفة يصعب وصفها بأنها ديمقراطية تحمى حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ادعاء الجميع الحرص - شفاهة - على الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإننا نلحظ تفاوتا فى الإحساس بأولوية هذه القضية. فهى إذا كانت عند البعض أساسية وأولية كبرى، فإننا نشتم أنها عند البعض الآخر قضية مؤجلة غير مستعجلة، لم يجئ بعد وقتها، فالتنمية الاقتصادية والارتفاع بمستوى التعليم أمور ينبغى أن يكون لها الأسبقية على أى حديث عن الديمقراطية أو حقوق الإنسان. بل إن هناك من يرى أن القضية فى أساسها غربى لا شأن لنا به.

وأخيراً تأتى قضية علاقتنا بالغير، وبالغرب تحديدا. لكل مجتمع خصوصيته وذاتيته ومن هنا علاقته بالغير، وهذه العلاقة قد تتراوح بين العداوة أو مجرد الاختلاف أو حتى الانبهار والرغبة فى التقليد. وقد كانت المجتمعات القديمة ترى فى «الغير» ليس فقط العدو والغريب بل وكثيراً ما كانت تجرده حتى من الإنسانية ومن هنا تستباح حقوقه وأمواله. فالأجنبى يستعبد بل ويعامل معاملة الحيوانات والأشياء. وفى مرحلة لاحقة نظر إلى «الآخر» على أنه دليل على البربرية والوحشية، فالتحضر والمدنية يتوقفان عند حدود أهل البلد. وقد ظهرت كلمة «بربرية» عند الرومان للإشارة إلى الأجانب الذين لايتصور أن يصلوا إلى مرحلة المدنية والإنسانية التى عرفها الرومان. ومع مزيد من الاحتكاك والتعارف، ثم مع المصالح الجديدة، لم يلبث أن اعترف الرومان ببعض حقوق الأجانب، وجاء الإمبراطور كاراكالا فمنح الجنسية الرومانية لجميع الشعوب الخاضعة لروما، وبذلك تمت التسوية بين المواطن الرومانى وأبناء الشعوب الأخرى. وكان العرب

يعتقدون أن من لا يتكلم العربية فهو أقرب إلى العجمه والحيوانيه، ومن هنا فإن من فى لسانه عجمة فهو أعجمى. ومن هنا أيضا تعريف الغرباء بالأعاجم أى بالحيوانات. وقد أدى تزايد الاتصال والتلاقى بين الشعوب إلى تضاؤل الريبة والخوف من الغير لنكتشف أن عناصر الالتقاء والتماثل بين الشعوب. قد لا تقل عن إشكال الاختلاف والتمايز بينهم. فالآخرون يحبون ويكرهون مثلنا، وفيهم الكريم واللئيم، تغلب على بعضهم أسباب الشجاعة والإقدام كما يخضعون فى كير من الأحوال لمخاوف الرهبة و الرغبة فى الانصياع، فيهم الشجاعة كما الجبن، وتصاحب عقولهم ومنطقهم أشكال الخرافات والخزعبلات كما يتمتعون بأسباب التحليل السليم فى أحيان كثيرة.

وفى هذا العصر الذى فتحت فيه ثورة الاتصالات والمواصلات القنوات والأسباب لمزيد من التعارف والتلاقى بين الأفراد والشعوب، فقد أصبحت قضية الغير أكثر إلحاحًا خطورة.

وبالنسبة لمنطقتنا فإن الغرب يحتل مكانا فريدًا بالنسبة إلى جموع «الغير» أو الآخرين. فالغرب وخاصة أوروبا ارتبط بنا تاريخيا وهو قريب منا جغرافيا، وفى كثير من الأحوال يشاركنا ثقافيا وعقليا فى الكثير من أمور الدين والدنيا. ومن هنا فإن علاقتنا بالغرب عميقة ومرتبكة تتضمن من عناصر التقارب بقدر ما تحمل من عناصر التعارض. وتاريخنا مع الغرب عميق وطويل ولا يمكن أن نقف منه موقف الحياد، فهو ملىء بالعواطف الجياشة من إحساس بالقهر والامتهان لخصومات طويلة، كما لا يخلو من عناصر للإعجاب لإنجازات غير قليلة. ومن هنا أهمية هذا الموضوع وخطورته.

ومناقشة هذا الموضوع لابد وأن تستند إلى قراءة التاريخ واستشراف المستقبل معا. وليس للتاريخ قراءة وحيدة واضحة، بل هناك أكثر من قراءة، والعاقل من استنبط قراءة صحيحة، تصلح زادًا لمستقبل أكثر فاعلية وقدرة. والعاجز من أوقع نفسه فى قراءة تقيد خطواته وتعرقل تقدمه. التاريخ بطبيعته انتقائى يتضمن آلافًا مؤلفة من الأحداث والوقائع، ويأتى المؤرخون لاختيار عدد من هذه الأحداث والوقائع وسرد قصة تسمح بنوع من الاتساق والوضوح، وكما لو كان للتاريخ

مهمة مقدسة يحققها خطوة خطوة. والحقيقة أن التاريخ حمال أوجه. والأكثرة أهمية هو أن التاريخ مليء بالتناقض والتعارض، ويختار المؤرخون ما يؤيد هذه النظرية أو تلك. فتاريخ أوروبا هو تارة تاريخ الصراع بين الكاثوليكية والبروتستانتية، أو هو تاريخ الصراع على الزعامة فى أوروبا بين الجزر البريطانية ودول القارة الأوروبية أو بين فرنسا وألمانيا. ولكن هذا التاريخ هو أيضا نزوع الشعب الأوروبى إلى الوحدة، هو تاريخ العقل الأوروبى الواحد والقيم المشتركة. ولكل من الرؤيتين ما يسنده تاريخيا. وليست علاقة الغرب بمشرقنا العربى باستثناء على ذلك وتتضمن الصفحات التالية استعراضًا للعلاقة بيننا وبين الغرب فى قراءة تاريخية - لا ندعى أنها القراءة الوحيدة أو حتى الأكثر معقولية. ولكنها إحدى القراءات الممكنة، وهى تطرح من الأسئلة بأكثر ما توفر من الإجابات. ولعلنا ونحن على أبواب قرن قادم وألفية جديدة أحرى بطرح الأسئلة وفتح الآفاق للمناقشة والحوار.

وفقنا الله لما فيه خير هذه الأمة

حازم الببلاوى

مصر الجديدة - القاهرة

١١ يناير ١٩٩٨

تمهيـــد

لعل من أكثر القضايا التباسا علينا هو تحديد علاقتنا مع الغرب. فمعرفتنا بأنفسنا ووعينا بالذات يرتبط إلى حد بعيد بتحديد علاقتنا بالغرب. وهى علاقة فيما يبدو مركبة وملتبسة تتراوح بين الإعجاب والنفور، بين الحب والكراهية. فمن هو هذا الغرب بالنسبة لنا، هل هو الآخر، أم العدو؟ هل ما يفصل بيننا هو سبق تاريخى، فهو يتقدم علينا بقرون أو قرنين، نسعى للحاق به، أم أنا ما بيننا ليس مجرد فارق زمنى بقدر ما هو اختلاف فى الروح والجوهر؟ هل نريد اللحاق بالغرب أم القضاء عليه؟ أو لعلنا نريد الوقوف أمامه ومعه من النِدّية؟ تساؤلات عديدة!! بقدر ما يحتاج هذا الأمر إلى البحث ومراجعة النَفس، بقدر ما يحتاج إلى مصارحة وشجاعة.

وينغى أن نتذكر أن العلاقة بين الغرب والشرق ليست مجرد هم يشغلنا وحدنا بل إنه يشغل الغرب أيضا. ولعلنا نذكر قصيدة كبلنج عن الغرب والشرق، «فالشرق شرق والغرب غرب، ولن يلتقيا» ولسنا بحاجة إلى الإشارة إلى عدد المؤلفات المعاصرة التى تصدر فى الغرب عن علاقة الشرق بالغرب، سواء فى تصادمهما، أو التقائهما، أو تجاوزهما معا إلى نوع من العالمية مع العولمة.

ولنبدأ بالإشارة إلى أن تعبير الغرب ليس أمر متفقا عليه؛ بل هناك أكثر من غرب يتطابون أحيانا ويختلفون فى كثير أو قليل فى أحيان أخرى. فالغرب جغرافيا هو أوروبا ولحق بها فى وعينا منذ قرن أو نحو ذلك أمريكا. ولكن الغرب منذ القرن التاسع عشر هو أيضا الاستعمار، هو الإمبراطورية البريطانية وفرنسا، وبدرجة أقل ألمانيا وربما إيطاليا، والغرب كذلك هو الحروب الصليبية خلال العصور الوسطى، ومن بعدها ذكرى سقوط إسبانيا والأندلس فى نهاية القرن الخامس عشر. الغرب

هو الكاثوليكية والبروتستانتية فى مواجهة الإسلام والكنيسة الشرقية. والغرب غير هذا وذاك، هو الرأسمالية فى مواجهة الإسلام والكنيسة الشرقية. والغرب غير هذا وذاك، هو الرأسمالية فى مواجهة الاشتراكية. ولكن الغرب هو أيضا الشيوعية والفاشية والنازية. الغرب هو حلف الأطلنطى. وعلى الناحية الأخرى الغرب هو الثورة الصناعية، هو اكتشاف المطبعة والبخار والكهرباء، والآن هو ثورة المعلومات والاتصالات، الغرب هو الكومبيوتر والإنترنت، الغرب هو التكنولوجيا، وهو أيضا الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكنه أيضا العنصرية والإلحاد. الغرب هو «مجتمع ما بعد الصناعة» فى الولايات المتحدة واليابان. الغرب هو الثورة العلمية وسيطرة العقل، وهو أيضا اتجاهات العدمية واللامعقول. لقد عدد نورمان ديفز *Norman Davies* فى كتاب حديث عن «أوروبا» أكثر من عشرة تعريفات عن أوروبا والغرب. فأين نحن من هذا الغرب، وما هى حقيقة هذا الغرب؟ أغلب الظن أنه كل ذلك فى الوقت نفسه.

وعندما نتحدث عن الغرب فإننا نتحد عن أنفسنا، نتحدث عن نحن المصريين، نحن العرب، نحن المسلمين، نحن دو العالم الثالث، نحن عالم الروح والأديان، نحن قيم الأسرة وكثرة العيال، ولكننا أيضا عالم التخلف والخزعبلات. وكما أن هناك أكثر من غرب، فهناك أكثر من نحن، وربما الحقيقة أننا كل ذلك. فلا الغرب حقيقة واحدة واضحة، ولا نحن كذلك. ومع ذلك فإن ما بيننا وبين هذا الغرب كثير وملتبس.

الغرب يبدأ فى الشرق:

نعم، الغرب يبدأ فى الشرق، هكذا يرى الغرب نفسه. فهو فى غروره وانكفائه على ذاته يرى نفسه مركز العالم والتاريخ. وهذا التاريخ كما يحدده الغرب لنفسه يجد جذوره فى الشرق.

للغرب تاريخان، تاريخ مدنى وتاريخ دينى. الغرب وريث الحضارة الإغريقية والرومانية، وهذا هو تاريخه المدنى، ولكن تاريخ الغرب هو أيضا تاريخ المسيحية الغربية، وهذا هو تاريخه الدينى. وفى كلا الحالين يبدأ الغرب من الشرق. فإذا كان الغرب هو وريث الحضارة الإغريقية، فإن هذه الحضارة تلقت تعليمها الأول على يد الفراعنة فى مصر. وها هو هيرودوت ـ أول المؤرخين ـ ينهل من حضارة المصريين ويرى فيها المعلم الأول للإغريق. وتبدأ دروس التاريخ فى جميع مدارس الغرب بالتعريف بحضارة المصريين باعتبارها مهد حضارة البحر المتوسط. بل ها هو مارتن برنال *Martin Bernal* فى كتابه «أثينا السوداء» يذهب إلى حد اعتبار الإغريق أنفسهم من أصل إفريقى. وقد كانت مكتبة الإسكندرية مدرسة لعلماء الإغريق وفلاسفتهم، جاء إليها فيثاغورس، ودرس فيها إقليدس ووضع فيها كتابه عن الهندسة، وقل أن عُرِفَ عالم أو فيلسوف إغريقى لم يمر على الإسكندرية ومكتبتها. وعندما سقطَت كيليوباترة أمام قيصر روما، اعتبرها الرومان مصرية، فى حين أنها كانت فى نظر المصريين إغريقية. وإذا كان التاريخ لم يخبرنا بأن بلدان الشرق قد عبدت الإله زيوس أو جوبتر، فإن عبادة إيزيس وأوزيريس كانت شائعة فى روما. وإذا كانت مصر أم حضارة الإغريق، فقد كان تأثير الشرق أرحب من ذلك. فالزراعة قد بدأت فى مكان ما فى وادى ما بين النهرين قبل حوالى عشرة آلاف سنة ثم انتقلت إلى مصر وإلى الجزر الإغريقية. ومن الشرق ـ فى فينيقيا ـ عرفت الأبجدية ومنها انتقلت ـ ربما عبر كريت ـ إلى اليونان. وكان الفرس واليونان فَرَسَىْ رهان تنازعا زعامة العالم القديم، وكثيرا ما تحالفت مدن اليونان مع الفرس فى صراعها مع بعضها البعض، حتى جاء الإسكندر فأكد هزيمة الفرس وغلبة الإغريق. وعندما بنى الإسكندر مدينة الإسكندرية بعد أن تم تتويجه فى معبد سيوه باسم الإله آمون، فهل كان يمثل الغرب أم الشرق؟ ويستمر تاريخ الغرب المدنى

انطلاقا من الشرق فى مصر وفى وادى ما بين النهرين مع الإغريق ثم الرومان فالعصور الوسطى وأخيرا العصر الحديث .

وإذا نظرنا إلى أوروبا فى انتمائها الدينى المسيحى ، فإننا نجد جذورها هنا أيضا شرقية . فالمسيحية ولدت فى فلسطين فى الجليل والناصرة . وإذا كان اتباع السيد المسيح فى أورشليم القدس مثل بطرس الرسول وجيمس أميل إلى حصر الدعوة الجديدة على أبناء الديانة اليهودية مع الالتزام الكامل بتعاليم هذه الديانة ، فإن الغلبة قد تحققت لرؤية بولس الرسول الذى فتح الدعوة لجميع الشعوب ، ذلك أن العهد الجديد جاء ليحقق وينجز العهد القديم . ورغم أن بولس قد ولد فى عائلة يهودية وكان من المتشددين فيها من فئة الفارسيين ، فإنه كان أيضا مواطنا من مواطنى روما وبالتالى جلب معه نظرة رومانية رحبة لمعنى المواطنة . وجاءت ثورة اليهود على حكم الرومان فى الستينيات من القرن الأول وما ترتب عليها من تدمير القدس وهدم معبدها على يد فيسباسين *Vespasian* وابنه تيتوس *Titus* سنة ٧٠ بعد الميلاد انتكاسا لرؤية مدرسة أورشليم المتشددة بزعامة جيمس (أوجاك) أخو اليسوع ، ودعما لتوجه بولس الرسول فى الدعوة إلى جميع الشعوب من غير اليهود ، وبالتالى تأكيد الفرقة والقطيعة بين اليهودية والمسيحية . وفى القرن الرابع اعترف الإمبراطور قسطنطين بالمسيحية دينا للدولة الرومانية . ونجحت كنيسة روما فى تبنى قيادة المسيحية وبحيث لم يعد من الواضح ما إذا كانت روما قد تمسحت ، أم أن المسيحية قد لبت رداء رومانيا . ومن هنا بدأت الفرقة بين الكنيسة الغربية فى روما والكنيسة الشرقية فى القسطنطينية والإسكندرية وأنطاكيا . ولم يلبث الأمر أن انقسمت الدولة الرومانية نفسها إلى شرقية وغربية ؛ إلى يونانية ولاتينية . وإذا كان الوعى الدينى المسيحى لأوروبا يتكون مع قراءة الكتاب المقدس ، فقد كان وجود الشرق طاغيا على العهدين القديم والجديد . ففيهما يتضح أن المسيحية تبدأ من الشرق وبلدانها . فمصر ـ ربما من دون شعوب العالم ـ ذكرت أكثر من مائتى مرة فى التوراة . وبطبيعة الأحوال لم يرد أى ذكر عن الولايات المتحدة أو إنجلترا أو اليابان . فعقل الطفل الغربى ـ فى روما أو بوسطن أو بيونس إيرس وغيرها ـ يتفتح فى سماعه لتراتيل العهد القديم والعهد الجديد على بلدان الشرق فى مصر وفلسطين

وبابل. ويبدو أن مصر كانت على موعد مع رموز العهدين القديم والجديد. فإبراهيم ـ وفقا للعهد القديم ـ جاء إلى مصر، بل إنه قدم زوجته سارة لفرعون (سفر التكوين: ١٢)، وإن كان القرآن الكريم قد نزه النبى إبراهيم عن مثل ذلك ورفعه إلى مقامه الجليل كأول المسلمين الحنيفيين. وجاء يوسف النبى إلى مصر بعد أن ألقى به إخوته فى الجب ثم بيع لأحد تجار مصر ليصبح مقربا من فرعون مصر ومسئولا عن مالية البلاد. ثم لن يلبث أن يلم شتات إخوته ـ أبناء يعقوب ـ ويستوطنهم أرض مصر بعد أن ضربت بهم المجاعة فى أرض فلسطين. ويذكر العهد القديم قصة موسى وخروجه من مصر، وهو قد نشأ وترعرع فى القصر الملكى المصرى. ويذكر فرويد ـ فى آخر أعماله ـ أن موسى كان مصريا واسمه مصرى ـ ويعنى الطفل. وإذا كان موسى قد خرج من مصر وتلقى الوصايا العشر فى سيناء، فقد التجأ إليها المسيح طفلا مع أمه مريم ويوسف النجار عندما توجسوا خوفا من بطش الولاة فى فلسطين. وهكذا، نجد مصر والشرق فى صلب التاريخ الدينى للغرب كما كانا بداية لتاريخه المدنى. فالغرب قد خرج ـ فى وعيه التاريخى ـ من أحشاء الشرق.

صدمة الإسلام، والصدمة الصليبية العكسية:

جاء الإسلام فى القرن السابع. وفى أقل من قرن اكتسح العالم القديم المعروف. فخرج من الجزيرة العربية إلى الشام، إلى العراق وفارس، إلى مصر وشمال إفريقيا، ثم إلى إسبانيا. وفى الشرق الأقصى امتد إلى شمال الهند وحدود الصين. واكتسح الإسلام فى توسعه القوتين العظميين فى ذلك الوقت؛ الفرس والروم. ومن هنا العداوة السياسية. قوة ناشئة تهدد إمبراطوريتين مستقرتين. أما عن عداوة فارس فإنها لم تستمر طويلا لأن الدولةالفارسية سقطت كليا واستسلمت للإسلام، ومن ثَمَّ لم تقاوم الدين الجديد. ومع ذلك فقد كان دخول الفرس إلى الإسلام مصدرا لتطورات عميقة لحقت بدولة الإسلام من الداخل، وبدأت تظهر الشيع والأحزاب، ولم يلبث أن ثأر العنصر الفارسى لنفسه مع سقوط الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية. أما صدمة الروم فقد كانت أشد وطأة حيث اقتطع الإسلام

منها أعز المناطق فى الأراضى المقدسة فى الشام فضلا عن مصر وشمال إفريقيا ثم أيبيريا فى جنوب أوروبا. كل هذا ولم يكن قد مضى على استقرار المسيحية فى معظم هذه البلدان سوى ثلاثة أو أربعة قرون، وكانت ما تزال أكثر مناطق أوروبا فى حالة من الوثنية. فروسيا لم تدخل المسيحية إلا فى القرن العاشر وقبل ذلك بقليل عرفتها قبائل شمال أوروبا والقبائل الجرمانية. وهكذا كان الخطر مارقا وبالتالى المرارة والعداوة. فالدعوة الجديدة جاءت ولم تزل المسيحية حديث العهد ولم تثبت أقدامها بعد. كذلك فلم تفقد المسيحية بيت المقدس وتراث المسيحية الأولى فقط، بل فقدت أيضا مواطن التجديد فى الفكر المسيحى. فالقديس أو غسطين وهو أكبر مجدد للفكر المسيحى ولد وعاش فى شمال إفريقيا فى القرن الرابع، وها هى تصبح موطنا للمسلمين ولا مكان فيها للمسيحيين.

وقد يبدو غريبا أن ما زاد الأمور صعوبة على أوروبا المسيحية أن الدين الجديد قد جاء من نفس العائلة وقام على نفس الأسس. فهو يدعو إلى دين إبراهيم مع الاعتراف الكامل بالأديان السماوية السابقة من يهودية ومسيحية، ومع توفير التبجيل والاحترام لموسى وللمسيح ولمريم العذراء وهو يؤكد نفس العقيدة؛ التوحيد. بل إنه يذهب فى ذلك إلى أبعد مما كان معروفا فى السابق، كما يؤمن بالحياة الأخرى والثواب والعقاب. وأشد العداوة تأتى من الأقرباء فهى أقرب إلى الخيانة. أما الغرباء فلا تثريب عليهم. وأما أن يأتى دين جديد يؤمن بدين إبراهيم وموسى وعيسى فهذا ما لا يقبل. وقد واجهت المسيحية نفس المشكلة عند ظهورها فى تعاملها مع اليهود، وذلك رغم أصولهما المشتركة.

جاء الإسلام فى اندفاعه الأول، واثقا بالنفس متفائلا بل ومتسامحا إلى حد بعيد. فعرف الذميون الأمن والاستقرار فى دولة الإسلام، وعاش فى ربوعه اليهود والمسيحيون، ولم يكن مثل هذا الأمر متصورا فى الجانب الأوروبى، فكان تواجد اليهود بالكاد بينهم مقبولا مع تعرضهم دائما لقيود شديدة، ومن فترة لأخرى لأعمال الاضطهاد والطرد. وكانت إقامة المسلمين بين الأوروبيين غير واردة بأى شكل من الأشكال. أما فى دولة الإسلام فقد تعايشت الأديان الأخرى وانتعشت بوجه خاص حياة اليهود وخاصة فى الأندلس حيث ظهرت أهم أعمالهم وأشهر

فلاسفتهم . وبعد قرن ونصف أو ما يقرب من ذلك من بدء دعوة الإسلام ، استقرت الحدود الإسلامية وتوقف التوسع واستكان المسلمون عن الفتوح وانصرفوا إلى أمورهم الحياتية . ولكن لم يهدأ الغربيون ولم ينسوا خسارتهم فى الأراضى المقدسة . وهكذا استجاب البابا أوربان الثانى *Urban II* سنة ١٠٩٥ لإلحاح كنيسة القسطنطينية فى تأمين الحجاج واستعادة الأراضى المقدسة . فكانت دعوته الشهية فى كليرمون *Clermont* إلى الحرب المقدسة باسم الصليب لاستعادة وتطهير الأراضى المقدسة . ولم تكن هذه الحرب موجهة فقط ضد المسلمين من «الكفار» بل أيضا ضد ما اعتبر هرطقة فى الكنائس الشرقية . ومن هنا فقد اعتبرت هذه الحروب من قبل الشرق «حرب الفرنجة» ، أو بعبارة أخرى غزو الغرب للشرق .

وكما كان ظهور الإسلام وتوسعه صدمة وأمرا غير متوقع للروم فى القرن السابع ، فقد جاءت الحرب الصليبية صدمة عكسية وأمرا غير متوقع لدى المسلمين فى القرن الثانى عشر . وبدأت الدعوة إلى «الجهاد» لمواجهة الدعوة إلى الحرب الصليبية . ولعلنا نذكر هنا للمقابلة ، أن صدمة أوروبا بظهور الإسلام قد جاءت ولم يكن قد مضى على استقرار المسيحية فى أوروبا أكثر من ثلاثة أو أربعة قرون ، وأن صدمة المسلمين بالحروب الصليبية قد جاءت وقد مضى استقرار الإسلام ما يعادل نفس الفترة ، ثلاثة أو أربعة قرون . وبذلك تراجع التسامح الإسلامى ، كما اشتد التعصب المسيحى وهو لم يقتصر على المسلمين فقط وإنما امتد إلى اليهود أيضا . واستمرت الحروب الصليبية قرنين من الزمان تعمق فيها الخلاف بين الشرق والغرب ، ويبدأ التعصب الدينى على الجانبين فى أبشع صوره .

وسوف يكون من التبسيط الشديد الاعتقاد أن الحروب الصليبية قد قامت لأسباب دينية فقط ، فقد كان وراءها أيضا أسباب سياسية واقتصادية من الطموح السياسى لعدد من الأمراء أو الرغبة فى الإثراء السريع لعدد من التجار والمغامرين . وفى الوقت نفسه لم تكن الحملات الصليبية مجرد حروب فقط تحت راية الصليب أو الهلال ؛ بل كان يتخللها العديد من الصفقات التجارية بين المسلمين والمسيحيين الذين وجدوا فى هذه الحروب ـ كما فى كل حرب ـ فرصة للكسب . وظهر ذلك بوجه خاص فى تعامل عدد من الممالك الإسلامية مع المدن الإيطالية . فهذه المدن ـ

وكـان يغـلب عليـهـا التجـار ـ كـثيرا مـا وجـدت فى بريـق الذهـب مـا يغـرى بتجاهـل دعوات الكنيسة. وكـانت جنوة تبيع السـلاح والـذخيرة للممـاليك، كمـا كـان سـلاطينهـم يتكسبون من تجـارة السلاح. وفـى وقـت لاحـق تحالف تجار البندقية المسيـحية مـع أمـراء المماليك ضد البرتغـال عنـدما أرادت هذه الأخيرة أن تقتطع لـنفسـهـا طريقـا مـستقلا عبر رأس الرجـاء الصـالـح للتجـارة مع الشـرق الأقصى بـعيدا عـن البحرين الأبيض والأحمر. مما يؤكـد غلبة المصالح على العقائد فى كثير من الأحوال.

وإذا كانت الحروب الصليبية قد انتهت فعلا فى نهاية القرن الثالث عشر. فليس معنى ذلك أن العقلية الصليبيـة قد توقـفت مع توقف المعارك وخروج الفـرنج من الشرق، بل إن الفكرة الصليبية قد استمرت «كأسطورة» فى الذهن الأوروبى لقرون لاحقة. وفى مؤلف نشر حديثا (١٩٩٨) فى أربعة أجزاء «عن أسطورة الصليبية» يؤكد المؤلف الفرنسى ديبرون *Dupront* فى رسالة للدكتوراه نوقشت أمام السربون منذ حوالى أربعين عاما، أن هذا الهاجس ظل ماثلا على الأذهان لقرون لاحقة. فكل ملك أو بابا جديد للكنيسة يؤكـد شرعيته بإعلان الدعوة للإعداد والاستعداد لحرب صليبية جديدة تحرر الأماكن المقدسة. وهو إعلان للنوايا واستمالة للمشاعر العامة بأكثر مما هو تعبير عن سياسية جادة للتنفيذ الفعلى. ونخشى أن تتكرر فكرة «الأسطورة» حـول مـا يدور حـاليـا على السـاحـة العـربيـة والإسـلامـيـة من الدعـوة «لتـحرير القـدس». وهكـذا فقـد تستـمـر «الأسطورة» بعـد انتهـاء ومـوت الظاهرة الحقيقية. وعندما أخرج فرديناند وإيزابلا العرب والمسلمين من إسبانيا فى نهاية القـرن الخـامس عـشر كـانت «أسطورة» الحروب الصـليبيـة مـا تزال مـسيطرة على الأذهان. ومن هنا جاءت مـحـاكم التـفتيش والتطهير العـرقى والدينى لإسبانيـا الكاثوليكية. بل إن الدعوة إلى اكتشاف العالم الجديد فى أمريكا أو فى البحث عن طريق رأس الرجاء الصالح قد رفعت أيضا باسم الصليب وإن كان محركها الحقيقى هو البحث عن الذهب وإشباع غريزة الجشع. ومع انحسار المسلمين فى الغرب فى إسبانيا، ظهرت قوة جديدة للإسلام فى الشرق مع الدولة العثمانية، والتى استمرت فى التوسع فى وسط أوروبا حتى نهاية القرن السابع عشر حين فقدت حيـويتهـا

وبدأت فى التدهور لتصبح رجل أوروبا المريض إلى حين إعلان وفاتها مع نهاية الحرب العالمية الأولى.

حروب أوروبا:

قد يبدو مماتقدم أن تاريخ العالم هو تاريخ المواجهة بين الغرب والشرق، بصرف النظر عن مضمون هذا «الشرق» أوذلك «الغرب». ولكن قراءة أخرى للتاريخ تكاد تجعل من تاريخ العالم تاريخ الحروب الأوروبية.

يبدأ التاريخ الأوروبى ـ كما يحب الأوروبيون أنفسهم أن يصوروا تاريخهم ـ بالحضارة الإغريقية. ولعل أشهر ما تركه لنا تاريخ هذه الحضارة إلى جانب أسماء الفلاسفة والعلماء وصف ثيوديدس وخطب بيركلينز عن حرب البيلوبينز بين أثينا وأسبرطة ومن تحالف معهما والتى استمرت حوالى ثلاثين عاما. وقد كان تاريخ اليونان هو تاريخ الحروب المستمر ة والتحالفات المضادة بين مختلف المدن بعضها البعض الآخر. وتعطى ملحمة الإلياذة والأوديسا قصص أساطير الحروب القديمة كما استقرت فى الذاكرة الإغريقية، وذلك فضلا عن حروبها مع الفرس. وأخيرا استطاع فيليب المقدونى وأبو الإسكندر أن يقضى على استقلال المدن اليونانية. ولم يمض وقت حتى قضت روما على ما بقى من الإمبرواطورية الإغريقية وكان آخرها فى قرطاجة. وإذا كانت روما قد فرضت نوعا من السلام الرومانى *Pax Romana* على العالم القديم المعروف، فلم يكن ذلك إلا بالحرب وقوة السلاح. فالامبراطورية الرومانية هى ثكنة عسكرية. وقد امتدت حروبها إلى جانب حوض البحر المتوسط إلى أوروبا فى بلاد الغال وإنجلتر ومع معارك مستمرة مع القبائل الجرمانية. وأمابقية أوربا فقد كانت عرضة للغزوات المستمرة من القبائل الجرمانية والفايكنج. وبعد انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى غربية وشرقية استمر الصراع بينهما بلا رحمة، وبعد سقوط الإمبراطورية الغربية كان البابوات فى حروب مستمرة مع الملوك والأمراء، ولم يخل الأمر دون انقسام الكنيسة الغربية نفسها إلى باباوتين أحدهما فى روما الأخرى فى أفينيون. وخلال الحروب الصليبية، فإن

الحملات الغربية لم تترك القسطنطينية وكنيستها فى سلام بل هدمتها واحتلتها لفترة غير قصيرة.

وتاريخ انجلترا وفرنسا هو تاريخ من الحروب المستمرة منذ غزو النورمانديين لإنجلترا فى عام ١٠٦٦ وحتى هزيمة نابليون فى عام ١٨١٥ حتى استقر فى الأذهان الثأر التاريخى بين الأمتين الفرنسية والإنجليزية. واستمرت المنافسة بينهما خلال الفترة الاستعمارية من خلال المصادمات بينهما فى أمريكا الشمالية وفى الهند وفى إفريقيا. أضف إلى ذلك الحروب الدينية التى ألقت بأوروبا إلى أتون الحرب لما يزيد على القرن بين البروتستانت والكاثوليك. وأما الثأر التاريخى المشهور الآخر فهو بين الألمان والفرنسيين. فنابليون مزق الولايات الألمانية وأعاد تشكيلها والعبث بها فى بداية القرن التاسع عشر، حتى ثأرت بروسيا لنفسها وللعنصر الألمانى سنة ١٨٧٠ وهزمت فرنسا واحتلت الألزاس واللورين لكى تعاد الكرة فى الحرب العالمية الأولى وتستعيدها فرنسا ثم يعود الحديث من جديد عن حرب ثأرية بين الشعبين فى الحرب العالمية الثانية. وهناك الصراع المستمر بين إسبانيا والبرتغال، فضلا عن حرب الإنجليز ضد الإسبان والمنافسة بينهما على السيطرة على البحار وذلك حتى هزيمة الأرمادا سنة ١٥٨٨. وكانت بلجيكا جزءا من الأراضى الواطئة مع هولندا وخاضعة لإسبانيا ثم ألحقت بفرنسا قبل أن تستقل. ولم تستطع الدولةالألمانية أن تجد استقلالها إلا من خلال حروب مستمرة مع جاراتها فرنسا وروسيا وإنجلترا. وإذا كانت سويسرا قد نجت من الحروب الأوروبية منذ معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨ فإنها لم تفلت من احتلال نابليون لها. ولسنا فى حاجة إلى التذكر بحروب نابليون فى أوروبا والتى استمرت منذ الثورة الفرنسية حتى معاهدة ڤيينا سنة ١٨١٥. وإذا كنا نتحدث عن الثأر التاريخى بين إنجلترا وفرنسا، أو بين فرنسا وألمانيا، فإن هناك ملحمة من الثأر والثأر المضاد بين روسيا وبولندا، وبين بولندا وألمانيا. ولم تنج دول الشمال من الحروب فيما بين السويد والنرويج والدانمارك. وخضعت النرويج لحكم السويد. وأما تاريخ البلقان فهو تاريخ التجزئة والحروب. وإذا كانت يوغوسلافيا قد أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى لتسكين الأوضاع؛ فها هى تتمزق من جديد بعد نهاية الحرب الباردة. وإذا كان القرن العشرون قد عرف ثلاث حروب

عالمية، اثنتان ساخنتان والثالثة باردة، فهى حروب «عالمية» بالاسم، ولكنها فى الحقيقة حروب أوروبية أو غربية. فالحرب العالمية الأولى هى حرب بين ألمانيا وبين فرنسا وإنجلترا انجرت إليها دول العالم، وكانت الحرب العالمية الثانية جولة ثانية للثأر من نتائج الحرب العالمية الأولى حين أرادت ألمانيا أن تتخلص من أعباء معاهدة فرساى ١٩١٩ وأن تتوسع وتبتلع النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا. وأخيرا فإن الحرب الباردة هى حرب بين روسيا ومعها دول أوروبا الشرقية وبين الولايات المتحدة ومعها دول أوروبا الغربية. وهكذا فقد أمضى الغرب تاريخه لأكثر من ألفى عام فى حروب مستمرة فيما بين بلدانه وشعوبه، ولم تكن حروبه مع الشرق سوى ملحق قصير نسبيا أضيف إلى سجله الطويل فى الحروب الأوروبية والغربية. والحديث عن الثأر التاريخى يجاوز بالقطع علاقة الشرق بالغرب.

الثورة الاقتصادية: الصناعة والرأسمالية:

إذا كانت صدمة الإسلام للغرب منذ القرن السابع وصدمة الحروب الصليبية للمسلمين منذ القرن الثانى عشر قد تركتا جروحا غائرة فى كل من الشرق والغرب، فقد بدأ الأمر يتغير بعد عصر النهضة حين بدأ دور الكنيسة ـ والدين بصفة عامة ـ فى التراجع فى الغرب. فعرفت أوروبا منذ القرنين السادس والسابع عشر سلسلة من التطورات الداخلية أنستها إلى حد بعيد خلافاتها مع الشرق وانصرفت إلى قضاياها الداخلية. فقام الإصلاح الدينى ضد الكنيسة ثم الحركة المضادة من الكنيسة الكاثوليكية، وبدأت الحروب الدينية بين أوروبا الكاثوليكية وأوروبا البرتستانتية واستمرت لأكثر من قرن، وبدأت تظهر مع تراجع نفوذ الكنيسة مظاهر الدولة الحديثة. وتحول اهتمام الكنيسة إلى الصراع مع الملك والسلطة المدنية، حين اكتشفت أن الخطر الحقيقى عليها يأتى من هذه السلطة الزمنية للملك أو الإمبراطور. وبدأت الدعوة للفصل بين الدولة والكنيسة. وفى الوقت نفسه الذى بدأ ينحسر فيه تأثير الدين ويتراجع دور الكنيسة بدأت تفتعل فى المجتمع تطورات خطيرة ومهمة. فالعلم والفكر الحر بدأ يتحرر من نفوذ الكنيسة. وجاءت أفكار كوبرنكسس ثم جاليلو فى حركة الأجرام السماوية معارضة للأفكار المستقرة تحت

تأثير الكنيسة. وبدلا من أن تتجاوب مع هذه التطورات الجديدة، فقد اختارت الكنيسة فى ذلك الوقت محاربة العلم والفكر المستقل. فكانت إحدى معاركها الخاسرة. وفى نفس الوقت بدأت السلطة السياسية تتحرر من وصاية الكنيسة. وجاء كتاب «الأمير» لميكيافيلى فى القرن السادس عشر داعيا لاستقلال السياسة عن اعتبارات الدين والأخلاق. وبدأ ظهور الدولة الحديثة فى فرنسا ثم فى إنجلترا. وفى الوقت نفسه تقريبا دعا التجاريون إلى استخدام الاقتصاد لمصلحة قوة الدولة وسلطانها وبعيداً عن الاعتبارات الأخلاقية أو الدينية وبذلك أخضع «الاقتصاد» «للسياسة». وساعدت الاكتشافات الجغرافية الجديدة على دعم سلطة الدولة السياسية وزيادة مواردها المالية فى مواجهة الكنيسة. وتكاتفت التطورات الفكرية وفى أوضاع الدول على توفير الظروف المناسبة لأحداث ثورة تكنولوجية وهى ما عرف باسم «الثورة الصناعية» فى منتصف القرن الثامن عشر فى إنجلترا. وجاء آدم سميث ليؤكد ليس فقط استقلال الاقتصاد عن الاعتبارات الأخلاقية كما فعل التجاريون؛ بل ليؤكد استقلاله عن «السياسة» أيضا. فالاقتصاد ليس له من دافع سوى المصلحة الذاتية وتحقيق الربح. وبدأ ظهور الرأسمالية وطبقة البورجوازية وتوارى دور الإقطاع والنبلاء. وأصبح رواد التجارة والصناعة هم أصحاب العالم الجديد، وأصبح الربح الدين الجديد. ولم يخطئ ماركس كثيرا عندما أكد أن دين الرأسمالية هو مزيد من الأرباح وتراكم رأس المال. وبدا أن «السياسة» تخضع «للاقتصاد». وأصبح الغرب هو الصناعة، هو الرأسمالية، على الأقل بشكل أساسى.

اندفعت الرأسمالية الناشئة (الرأسمالية التجارية) إلى توسيع الأسواق القائمة، والبحث عن أسواق أخرى جديدة. وكانت المستعمرات الجديدة فى أمريكا الشمالية والجنوبية قد أتاحت لكل من إسبانيا والبرتغال تطبيق سياسات التجاريين فى إثراء الدولة بجلب الذهب والفضة من هذه الأراضى البعيدة. ولم يخل الحال من الادعاء بأن لهؤلاء المستعمرين مهمة تبشيرية فى نشر الكاثوليكية بين أبناء هذه القارات. وكان لبابا روما دور لايستهان به فى فض المنازعات بين الإسبان والبرتغال فى أمريكا اللاتينية طالما أن كلا منهما يدعى رسالته التبشيرية فى هذا الاستعمار.

وفى الوقت الذى استمرت فيه ممالك إسبانيا والبرتغال تعيش العصر القديم وسيادة الكنيسة، كانت الثورة الصناعية تفتعل فى إنجلترا وهولندا مع تزايد دور التجار والطبقة المتوسطة. ولم تلبث الرأسمالية الصناعية وخاصة فى إنجلترا ثم فى فرنسا أن أزاحت بقايا العصر القديم، فسيطر الإنجليز - بمنازعة من الفرنسيين، وأحيانا من الهولنديين - على شمال أمريكا. وأنشأت هولندا شركة الهند الشرقية ثم تبعتها إنجلترا، وتوغلت هولندا فى الشرق الأقصى فى إندونيسيا، ونجحت إنجلترا فى طرد نفوذ البرتغال من الهند ثم استولت عليها، وبحثت فرنسا عن موطن قدم فيما سمى بالهند الصينية. وأصبحت المستعمرات الجديدة سواء فى أمريكا أو فى الهند أو الهند الصينية وإندونيسيا جزءا لا يتجزأ من النظام الاقتصادى الرأسمالى الجديد، فهى مصدر للمواد الأولية وسوق لتصريف المنتجات. وتراخى الاعتبار الدينى ليحل محله الاعتبار الاقتصادى. فهذه المستعمرات تستغل لمصلحة الدولة الأم، وسواء أكان سكان المستعمرات من المسيحيين كما هو الحال بالنسبة للمهاجرين إلى الأمريكتين، أوكانوا من المسلمين كما فى أجزاء من الهند أو من الديانات الآسيوية (البوذية والهندوكية) كما فى الهند والهند الصينية. وإذا كان هذا الاستعمار قد استند فى معظم الأحوال إلى القوة العسكرية، فإن دور الكنيسة والبابا تراجع وكاد أن يختفى، وحل محله دور شركات الهند الشرقية ثم جيوش الحكومات المدنية، وإن لم يمنع ذلك من الادعاء بين الحين والآخر برسالة «الرجل الأبيض». وكانت المعارك لا تتم عادة بين هذه القوى العسكرية وبين سكان المستعمرات، بقدر ما كان معظمها يتم بين القوى الاستعمارية فى تنافسها على الحصول على موضع قدم فى هذه الأراضى الجديدة. وفى النصف الآخير من القرن التاسع تنبه العالم الرأسمالى إلى أن القارة الإفريقية ما تزال أرضا بكرا، فأسرعت إنجلترا وتبعتها فرنسا إلى اقتسام هذه القارة السوداء، واستيقظت ألمانيا وإيطاليا فى وقت متأخر فلم تحظيا إلا بالفتات مما بقى فى إفريقيا. وأما روسيا - ورغم تخلفها الصناعى فإنها توسعت هى الأخرى فى آسيا الوسطى، كما احتلت اليابان منشوريا وكوريا وحاولت السيطرة على الفلبين. وجاء دور الشرق الأوسط وخضوعه للاستعمارين البريطانى والفرنسى منذ منتصف القرن التاسع عشر مع تدهور ثم

سقوط الدولة العثمانية. وهكذا أصبح التوسع الاستعمارى أحد مظاهر التوسع الصناعى مع هذه الرأسمالية الجديدة.

على أن الثورة الصناعية والرأسمالية لم تكن مجرد توسع استعمارى، فقد صاحبها أيضا تقدم اقتصادى كبير. ورغم ما ترتب على بداية الثورة الصناعية من آلام للطبقة العاملة ومن زعزعة للاستقرار الاجتماعى مع الهجرة الجماعية من الريف إلى الحضر، وتكدس المدن، وتدهور الأوضاع الاجتماعية، وقسوة ظروف المعيشة، فإن هذه الثورة قد جلبت أيضا مكاسب كبيرة فى زيادة الإنتاج لم تلبث أن انعكست على ارتفاع مستوى المعيشة، وإقامة شبكات المواصلات، والقضاء على العديد من الأمراض والأوبئة. ولم تكن الثورة الصناعية ممكنة بدون ثورة علمية وفكرية، تعتمد على حرية الفكر والإبداع والبحث العلمى. واستطاع الإنسان بقدرة العلم على أن يطور البيئة ويطوعها لصالحه ولتحسين ظروف معيشته. ومكتسبات العلم بطبيعتها عالمية لا يمكن حصرها فى مكان واحد.

وإذا كانت مكتسبات العلم بطبيعتها عالمية، فلعلنا لا ننسى أن الكثير مما نعرفه عن الشرق قد بدأ فى الغرب. فالبحث عن الآثار القديمة وفك رموز اللغات المندثرة قد جاء فى معظم الأحيان من الغربيين. ويعتبر اكتشاف شامبليون لأسرار اللغة الهيروغليفية مثالا مشهورا، ولكن جهود المستشرقين فى الميادين الأخرى قد لا تقل أهمية. وإذا كان البعض ـ مثل إدوارد سعيد وقبله أنور عبد الملك ـ قد شكك فى أهداف هؤلاء المستشرقين، فإن الحقيقة هى أن بعضهم قدم خدمات للمعرفة جليلة، كما كان للبعض الآخر انحرافات وتحيزات غير قليلة.

الدعوة للتحرير وحقوق الإنسان:

ولدت الثورة الصناعية بحلوها ومرها كما أشرنا فى الغرب. وفشل الشرق رغم ازدهاره التجارى والاقتصادى فى العصور الوسطى ـ فى أن يطور رأسماليته التجارية إلى رأسمالية صناعية. ولم تصمد صناعاته ـ وبعضها كان متقدما كما فى حال المنسوجات فى الهند فى القرن السابع عشر ـ أمام صناعة الغرب. ومع ذلك

فسوف يكون من الاجحاف الاعتقاد بأن ما كان يدور فى الغرب هو مجرد انطلاق لقوى الاستغلال الرأسمالى، ذلك أنه قامت به، بالمقابل، حركات فكرية وجماهيرية للمطالبة بالحرية والمساواة والاستقلال. وظهر عدد من الفلاسفة يدعون إلى العقل وكرامة الإنسان وحريته أيا كان مكانه أو لونه أو دينه. فظهرت أسماء جون لوك وهيوم وفولتير ومونتسكيو وروسو وغيرهم من دعاة الحرية والتحرير. ولعل أبرز الأحداث فى هذا الصدد هو حرب الاستقلال الأمريكية. فهذه المستعمرات البريطانية ثارت فى وجه إنجلترا - الدولة الأم - مطالبة بالاستقلال والحرية رغم انتمائهما العقائدى والعنصرى المشترك. ورغم أن التاريخ قد عرف قبل ذلك إعلانات لحقوق الأفراد، فقد جاء الدستور الأمريكى فى إعلان حقوق الإنسان والفصل بين الدولة والدين وحرية العبادة وفتح باب الهجرة للجميع إضافة جديدة إلى ميدان الحرية. وبعدها بأقل من عقدين قامت الثورة الفرنسية معلنة مبادئ والمساواة والحرية والرخاء. وأصبحت الدعوة إلى الحرية والديمقراطية وحرية تقرير المصير رسالة الثورة الفرنسية إلى الإنسانية جمعاء، وإن كانت فى التطبيق العلمى قد انحرفت نحو إنشاء إمبراطورية فرنسية مع نابليون. وبعد الحرب العالمية الأولى تحولت مبادئ الرئيس ولسن الأمريكى الأربعة عشر - وخاصة فى تقرير المصير - إلى أهم مبادئ العلاقات الدولية.

كذلك، فإذا كانت تجارة العبيد قد توسعت وانتشرت بشكل خاص مع الاستعمار فى أمريكا، حيث اعتمد نظام الإنتاج فيها على سخرة العبيدة من إفريقيا بوجه خاص، فإنه لا يجوز أن ننسى أن الدعوة لإلغاء العبودية قد جاءت من نفس هذه الدول التى طالما استغلتها فى الماضى. فهذه الدول وتحت ضغط الرأى العام المستنير فيها فرضت معاهدات إلغاء العبودية. وعرضت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لحرب أهلية شرسة بسبب هذه الدعوة لإلغاء العبودية، وأخيرا اضطرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتذار عن خطيئتها فى معاملة العبيد. ومن يدرى فقد يأتى اليوم الذى تعتذر فيه الدول الاستعمارية عن خطاياها فى الاستعمار!

وفى الوقت نفسه كانت الدعوة إلى وضع نظام عالمى للسلام والعدل ـ سواء فى ظل عصبة الأمم قبل الحرب الثانية أو هيئة الأمم ومحكمة العدل بعد الحرب ـ قد جاءت من حكومات الغرب رغم أنها فى التطبيق العملى كثيرا ما انحرفت عن أهدافها المثالية. وجاء إعلان حقوق الإنسان فى عام ١٩٤٨ بضغط من الرأى العام الغربى فى الدرجة الأولى. وقل مثل بالنسبة لحماية البيئة والاهتمام بالتنمية الاجتماعية وحقوق المرأة وغيرها من القضايا الاجتماعية.

وإذا كان الغرب قد بدأ برفع شعار الحرية وحقوق الإنسان والدعوة إلى المساواة، فمنه أيضا ظهرت الدعوات للثورة على الرأسمالية والاستغلال. فالحركات الاشتراكية ـ على الأقل فى مظهرها الحديث ـ هى أيضا إنتاج غربى. فالثورة الصناعية والرأسمالية الأولى وما ولدته من مظالم خاصة للعمال لم تلبث أن أدت إلى قيام تيارات فكرية اشتراكية متعددة للتنديد بهذه المظالم. وجاءت أهم هذه الأفكار من الاشتراكى الألمانى كارل ماركس الذى لم يلبث مع زميله إنجلز أن وضع الدعوة للحركة الشيوعية موضع التنفيذ مع الإعلان الشيوعى فى منتصف القرن التاسع عشر. وقد أصبح ماركس نبيا للحركة الشيوعية الدولية، وإن كانت نظرته إلى الشرق لا تخلو من استعلاء، فالشرق ـ بما فيه روسيا ـ فى نظره مجال «النظام الإنتاج الشرقى» الذى لا يصلح له رأسمالية أو اشتراكية. على أى الأحوال تحولت هذه الدعوة مع الثورة البلشفية فى الربع الأول من القرن العشرين إلى نظام اقتصادى فى الاتحاد السوفييتى أولا، لينتشر بعد الحرب العالمية الثانية إلى ما يقرب من نصف المعمورة فى وسط وشرق أوروبا والصين فضلا عن عدد من الدول الأخرى فى العالم الثالث، وذلك قبل أن يسقط هذا النظام فى العقد الأخير من هذا القرن. وهكذا فإذا كان الغرب قد أفرز الرأسمالية، فمنه أيضا خرجت الثورة والتمرد عليها. وإذا كانت أشد مظاهر الاستغلال قد ظهرت فى الغرب، فإن الدعوة إلى الحرية قد رفعت فيه أيضا.

للعرب والمسلمين إسهامات حضارية لا تنكر:

إذا كان الغرب قد ساهم فى تحرير الإنسان ـ كما كان سببا فى العديد من شقائه ـ فإنه سوف يكون من الإجحاف الاعتقاد أن مساهمات الآخرين كانت أقل أهمية وخطورة. وبوجه خاص فإن للعرب والمسلمين إسهامات لا تنكر فى هذا المجال.

إن تاريخ التقدم والحضارة هو جد حديث فى تاريخ البشر . فقد عاشت البشرية أغلب عمرها فى ظل البربرية والوحشية ، ولم يعرف الإنسان أسباب التقدم إلا خلال فترة قصيرة وحديثة من تاريخه لا تكاد تجاوز واحدا بالمائة من هذا التاريخ . فعمر الإنسان الحالى ـ الإنسان المفكر (*Homo Sapiens*) يقدر بحوالى مليون سنة ، وخلال العشرة آلاف سنة الأخيرة فقط خرج الإنسان من طوق الطبيعة وأمسك بزمام حياته حينما عرف ثورته الاقتصادية الزراعية الأولى قبل حوالى العشرة آلاف سنة ، هنا فى منطقتنا ، وانتقل بها إلى حياة الاستقرار وبناء الحضارات . وكانت حضارة ما بين النهرين وحضارة وادى النيل منارة العالم وطليعة مسيرتها . ومنذ حوالى ثلاثمائة عام عرف العالم ثورته الثانية فى الصناعة ، وانتقل مركز الثقل إلى أوروبا والأطلنطى ، وكانت نقلة نوعية انطلقت بالإنسان وقدراته إلى مجالات ما كانت تخطر له ببال ، فعرف العالم من خلالها إنجازات هائلة ، كما ارتكبت باسمها مآسى ومظالم فادحة . وها نحن منذ عدة عقود نخطو أعتاب ثورة ثالثة فى المعلومات والاتصالات تكاد تمثل نقلة أخرى فى حياة الإنسان لا تقل خطورة أو أثرا عن الثورتين السابقتين عند اكتشاف الزراعة والصناعة .

وأين نحن الآن من كل هذا ونحن على أعتاب الألفية الثالثة؟

عندما احتفل العالم بدخول الألفية عام ١٠٠٠ ، كان العرب والمسلمون منغمسين فى بناء الحضارة والعلوم ومشاركين فاعلين فى أسبابها بمختلف مظاهرها ، بينما كانت أوروبا ما تزال ترفل فى سبات العصور الوسطى . فازدهرت دولة الإسلام فى بغداد والقاهرة وغرناطة . وبدءا من القرن التاسع ، كان للعلم لغة هى العربية ، وبات من المستقر أن تقرأ فى لغة واحدة منتجات العلم القديم والحديث على السواء ، وسواء تمت هذه القراءة فى سمرقند أو غرناطة مرورا ببغداد والقاهرة ودمشق وباليرمو . والقائمة طويلة ، ويكفى أن نشير إلى بعض الأسماء التى ما زال التاريخ يحتفظ ببعض آثارها . ففى بداية القرن التاسع ، وضع الخوارزمى أسس علم الجبر ، لكى تتبعه سلسلة طويلة من خلفائه الذين أكملوا أبحاثه فى القرن العاشر ، ونذكر منهم ابن ترك ، وسند بن على ، والصيدانى ، وسنان بن الفتح . وإذا انتقلنا إلى علم الفلك ، فقد سجلت المراصد العربية ، اعتبارا من القرن العاشر ، نشاطات

العلماء العرب، ولعلنا نذكر مرصد بغداد الذى بنى فى حدائق القصر الملكى فى عهد شرف الدولة، وحيث أجريت أبحاث القوهى وأبو الوفاء البوزجانى، وفى القاهرة ظهر ابن يونس فى بداية القرن الحادى عشر، وفى أصفهان أبحاث عبد الرحمن الصوفى الذى رصد الكواكب الثابتة بشكل نظامى. وهل يمكن ذكر تاريخ الطب دون التوقف عند عبد الرحمن الرازى، الذى ترجم كتابه «الحاوى فى الطب» إلى اللاتينية فى نهاية القرن الثالث عشر وأعيدت طباعته أكثر من خمس مرات فى القرن السادس عشر. وجاء ابن سينا فى القرن الحادى عشر، ومع مؤلفه «كتاب القانون» استقر الطب العربى وأصبح عمدة الطب عند العرب واللاتين الذين أطلقوا عليه اسم «جالينوس الإسلام». وفى الكيمياء، كانت أسماء جابر بن حيان وذو النون المصرى، فضلا عن الرازى وابن سينا، من أول الدعائم التى ساعدت على إرساء هذا العلم، وخاصة لدى اللاتين، حتى قال أحدهم - جيوليوس روسكا - «نستطيع القول بأن الكيمياء فى الغرب اللاتينى لاتدين بشىء إلى اليونانية، وتدين بكل شىء تقريبا إلى العرب». ولم يقتصر الأمر على هذا النشاط العلمى والفلسفى، بل كانت هذه الفترة فترة بناء وإعمار. ويكفى أن نتذكر أن القاهرة قد بناها المعز لدين الله الفاطمى فى أواخر القرن العاشر لكى تصبح - فيما بعد - حاضرة الشرق. وبعدها بقليل أنشئ جامع الأزهر ليكون أول جامعة علمية فى العالم. هذه بعض الأمثلة، ويطول الحديث عن منجزات العرب والمسلمين فى ذلك الوقت.

وأين كانت أوروبا فى ذلك الوقت، وقت الألفية الثانية؟

لم تعرف أوروبا آنذاك دولة تضاهى دولة الإسلام، بل كانت مفرقة إلى دويلات ومقاطعات. وكان حكم عائلة الكابيتان التى تولت حكم فرنسا حديثا منذ سنة ٩٨٩ محدودا بحدود باريس، بحيث لم يكن ملك فرنسا أكثر من دوق باريس. ونفس الشىء عرفته إنجلترا، التى غزاها النورمانديون فى بداية الألفية الثانية، سنة ١٠٦٦. وكانت سيطرة الكنيسة شاملة وغالبة. ولعله من الطريف أن نذكر أنه، فى سنة ١٠٠٠، كان على رأس الإمبراطورية الرومانية - فى ألمانيا - الملك أوتو الثالث الذى كان يمثل بارقة أمل «لتجديد الإمبراطورية»، وذلك بتأثير معلمه الفرنسى جيربير دورياك *(Gerbert d'Aurillac)*، الذى حصل على تعليمه فى المعاهد العلمية

بالأندلس وأصبح فيما بعد أعظم علماء عصره، ولم يلبث أن جلس على كرسى البابوية تحت اسم سيلفستير الثانى (*Sylvester II*)، وقد دان بعلمه وثقافته إلى إسبانيا المسلمة.

ومع ذلك فلا ينبغى أن تخدعنا هذه المظاهر حول الألفية الثانية. فعلى حين كان الغرب متخلفا وأكثر فقرا وأشد بدائية من دولة الإسلام، بدأت تظهر على دولة الإسلام أعراض الشيوخية المبكرة، وكادت أن تصل إلى حدودها الثقافية والاقتصادية والسياسية. كما بدأت تغلب عليها مظاهر الجمود وأشكال القيود، وتراجعت روح التفاؤل والتسامح والثقة بالنفس لتحل محلها عناصر التربص والتشكك، وسادت عقلية التقليد، وحوصرت نزعة الاجتهاد، وغلب النقل على العقل. أما أوروبا المتخلفة فإنها بدأت منذ ذلك الوقت فى التخلى عن أعبائها وقيودها، فظهرت المدن الحرة واستقلت عن الإقطاع، وتملكتها روح التحرر والمغامرة، مما ولد عصر النهضة بعد مرور أقل من ثلاثة قرون على بداية الألفية الثانية، وبعدها قامت حركة الإصلاح الدينى ثم الفكر السياسى التنورى، وهكذا تحولت الموازين تماما منذ القرن السابع عشر، مما مهد للغرب القيام بثورته الصناعية فى نهاية القرن الثامن عشر، ومنها انطلق مخلفا وراءه الشرق يراوح مكانه ويستعذب ماضيه وأمجاده.

ما أحوجنا اليوم إلى أن نتذكر أن دورة التاريخ مستمرة، وأن أوضاعنا الآن، ونحن على أعتاب الألفية الثالثة، تكاد تكون نقيض ما كنا عليه عند الألفية الثانية. وليس بمستبعد أو مستحيل أن تتبادل الأدوار وتتغير المصائر. ولسنا فى حاجة إلى ألف عام جديد حتى نستعيد مكانتنا، إذ إنه، مع تسارع التاريخ، أصبحت حركة الأحداث أسرع وأشد كثافة. ويكفى أن نتذكر أن البشرية قد احتاجت إلى ما يقرب من المليون عام لكى تقوم الثورة الاقتصادية الأولى فى الزراعة، ثم إلى حوالى العشرة آلاف عام قبل قيام الثورة الثانية مع الصناعة، وها نحن نتعايش منذ عدة عقود مع الثورة الثالثة، بعد أقل من ثلاثمائة عام على الثورة الصناعية. وعلينا، ونحن ندبر أمورنا للقرن القادم، أن نعيد طرح القضايا الرئيسية، ومنها علاقتنا مع الغرب.

الصراع العربى ـ الإسرائيلى:

ربما ما أعاد قضية الشرق والغرب والمواجهة بينهما فى النصف الثانى من هذا القرن هو اشتعال الصراع العربى الإسرائيلى حول فلسطين والانطباع السائد عن أن إسرائيل هى غرس غربى أوروبى فى المنطقة العربية الإسلامية، وحنين جديد للحروب الصليبية. وقد ساعد على توليد هذا الانطباع موقف التأييد المطلق وغير المشروط من معظم الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية للمطامع الإسرائيلية. وقد عملت إسرائيل نفسها على تأكيد هذا الانطباع بالادعاء بأنها جزء من الحضارة الغربية تحمل مبادئ التقدم والحرية والديمقراطية إلى هذا الوسط المتخامل من الاستبداد الشرقى والتعصب الدينى. كما دعم هذه المعانى بطريق غير مباشر وغير واع الدعوات التى أرادت إخراج هذا الصراع من طبيعته السياسية باعتباره دعوة للتحرير الوطنى وحماية لحقوق شعب من الاستعمار الاستيطانى إلى حرب دينية عنصرية. وعاد الحديث من جديد حول المواجهة بين الشرق والغرب. وكأنما المنطقة على موعد مع هذه المواجهات كل سبعة قرون. فقد بدأت الصدمة الأولى مع ظهور الإسلام فى القرن السابق لكى تستيقظ من جديد مع الحروب الصليبية خلال القرنين الثانى والثالث عشر، وها نحن من جديد نعايش نفس الأزمة فى القرن العشرين.

وقد لا يكون من قبيل الصدف، أن يدور الآن حوار كبير بين المثقفين فى إسرائيل حول حقيقة «التاريخ الإسرائيلى» وما انطوى عليه من أساطير وأكاذيب. وتقوم الآن فى الدولة اليهودية حركة فكرية من مجموعة من المؤرخين أطلقوا على أنفسهم أو أطلق عليهم اسم «المؤرخين الجدد»، وهم يحاولون إلقاء الضوء على حقيقة الأساطير التى يرسمها التاريخ الرسمى لإسرائيل. ففى كتاب حديث عن «التاريخ الجديد لإسرائيل» ١٩٩٨ يفضح إيلان جريلزامير *Ilan Greilsammer* العديد من المقولات التى تقوم عليها الدعاية الإسرائيلية حول الديمقراطية، والرغبة فى السلام، وحقيقة الاشتراكية بل وشجاعة الجندى الإسرائيلى، وأسطورة إسرائيل الضحية الضعيفة فى وسط غابة من الذئاب، وحول حقيقة قبول إسرائيل لقرار التقسيم، ويعترف بمسئولية إسرائيل عن الإبادة والطرد للعرب والفلسطينيين.

لقد عمد بن جوريون منذ البداية إلى تحويل الصراع بين الفلسطينيين العرب واليهود إلى جزء من لعبة الصراع العالمى والمواجهة بين الشرق والغرب. فإذا كانت المشكلة اليهودية هى نتيجة للاضطهاد الأوروبى لليهود فى ألمانيا وبولندا وروسيا، فقد نجح بن جوريون ليس فقط فى توظيف عقدة الذنب لدى الأوروبيين لمعاملتهم لليهود بل وفى إبراز المستوطنين اليهود كمقدمة لحماية المصالح الغربية فى هذه المنطقة، وتحوير هدف المقاومة العربية للاستيطان اليهودى فى فلسطين إلى عداء للغرب. فالعداء العربى - فى وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية - ليس موجها إلى المغتصبين للأرض فى فلسطين والمشردين لأهلها، بل هو عداء لكل ما هو غربى!

وعندما أعْلنت الدولة اليهودية، تنافس على الاعتراف بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوڤييتى، وتسابقتا فى الاعتراف بها، فكان اعتراف أحدهما بها بعد دقيقتين من إنشائها وكان اعتراف الآخر بها بعد ثلاثة دقائق. وعندما اندلعت الحرب الأولى بين العرب واليهود سنة ١٩٤٨ تدفقت الأسلحة على إسرائيل من تشيكوسلوفاكيا، وحاول الغربيون أو الأمر - على الأقل مظهريا - الوقوف على الحياد فكان حظر تصدير الأسلحة من أول الاتفاق الثلاثى، (إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) إلى دول المنطقة. ومع ذلك فما كان يسرب سرا من سلاح ومال إلى إسرائيل كان يتناقض مع هذا الموقف المعلن. ثم ما لبث أن انزلق الصراع القومى فى المنطقة إلى الاستقطاب الدولى؛ إسرائيل تساندها الدول الغربية، فرنسا وإنجلترا فى أول الأمر ثم الولايات المتحدة بشكل ظاهر ومكشوف، والعرب يستندون إلى الاتحاد السوڤييتى بداية عبر تشيكوسلوفاكا، ثم مباشرة عن طريق الاتحاد السوڤييتى نفسه. وهكذا تحول الصراع القومى المحلى إلى جزء من اللعبة العالمية والصراع بين الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة فى صف إسرائيل، والكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوڤييتى فى صف العرب.

أدت ديناميكية التطورات فى صراع الشرق الأوسط إلى الخلط بين إسرائيل والغرب ليس فقط فى الوعى العربى والإسلامى بل وأيضا فى الوعى الغربى. وساعدت إسرائيل على تأكيد هذا الانطباع. فإذا بالصراع العربى الإسرائيلى يحمل فى طياته مواجهة ضمنية بين الشرق والغرب. وطرحت قضية العلاقة مع الغرب

مـن جـديد فى ثـوب من العـداء والتـوجـس والخـوف ليـس فـقط بالنسـبـة إلى إسرائيل بل بالنسبة إلى كل ما هو غربى. وليس الغرض فى هذا الاستعراض مناقشة قضية الصراع العربى الإسرائيلى فى ذاتها، فهى قضية كبيرة وتستحق المعالجة استقلالا، وإنما تعرضنا إليها بصدد تأثيرها على إحياء قضية المواجهة بين الشرق والغرب من جديد.

كَمْ جدير بمؤرخينا أن يعالجوا هذه القضية بمنظور نقدى، فهل كان من المجدى جر هذا الصراع المحلى إلى أتون التوازنات الدولية، وإلى أى حد من المصلحة الاعتقاد فى التطابق بين اليهود وبين الغرب وتحويل الصراع العربى ـ الإسرائيلى إلى صراع بين الشرق والغرب؟ وإذا نظرنا إلى يهود إسرائيل فهل من السهل القول إنهم ينتمون إلى الغرب بالمعنى المتعارف عليه؟ فبالإضافة إلى الجاليات الكبيرة من اليهود من أصل شرقى من اليمن وشمال إفريقيا والعراق، فإن أغلب ما يسمى بالعنصر الأشكنازى هم مهاجرون من دول وسط أوروبا وشرق أوروبا فى بولندا وروسيا. فهل إسرائيل من الغرب حقا؟ ربما تساند الجاليات اليهودية فى الغرب إسرائيل، ولكن ذلك لا يغير من الحقيقة وهى أن غالبية الإسرائيليين هم من يهود الشرق أو يهود أوروبا الشرقية. وليس هذا هو الغرب الذى نتحدث عنه.

وإذا كان معظم سكان إسرائيل هم من الشرق أوحتى من شرق أوروبا بما يصعب معه تصنيفهم بأنهم «غرب»، فهل يمكن أن نتعلم منهم؟

لعلنا نتذكر أن المشكلة اليهودية هى بالأساس مشكلة مع أوروبا فى الغرب، حيث إن تاريخ اليهود كله هو تاريخ الاضطهاد والطرد والتعذيب والإبادة فى أوروبا المسيحية. فماذا فعلوا؟ لم يحاولوا أن يجدوا الحل فى المواجهة أو الصراع مع الغرب بل على العكس حاولوا ـ مع الاحتفاظ بهويتهم ـ التأكيد على عدم التناقض مع الغرب إن لم يكن الانتماء لهذه الثقافة الغربية بل والادعاء بمشاركتهم فى صنعها. ولعل آخر الصيحات هنا هو محاولة سلب هذه الثقافة الأوروبية من أهلها ونسبتها إلى اليهود. فحتى وقت غير بعيد كان المفكرون الغربيون يصفون أصول ثقافتهم بأنها إغريقية ـ رومانية ـ مسيحية، وإذا بنا نجد فى السنوات الأخيرة سيل من الكتابات يشير إلى الجذور اليهودية ـ المسيحية *Judaeo Christian* لهذه الحضارة!

وكأنما لم يكن تاريخ هذه الحضارة هو تاريخ تعذيب اليهود وطردهم من مكان لآخر! وفى هذه العملية للاستيلاء على الحضارة الغربية، فإن عددا متزايدا من الكتاب لم يعد يؤرخ للأحداث التاريخية بميلاد السيد المسيح ـ قبل أو بعد الميلاد ـ بل أصبحت الإشارة إلى ما يسمى بالعصر العام أو الشائع *Comon Era*، ويرمز لها *C.E.* فالأحداث تقع قبل أو بعد هذا العصر العام، وأسقطت الإشارة إلى ميلاد السيد المسيح. وهكذا يختفى تدريجيا التاريخ الميلادى المنتسب إلى السيد المسيح. وبذلك لا يزول فقط التناقض بين الغرب واليهودية بل يصبح تاريخ الغرب يهوديا وتكاد لا تذكر المسيحية إلا بربطها باليهودية، فهل نتعلم؟

الشمال والجنوب:

إذا كان الحديث عن الشرق والغرب هو حديث عن المشارب والقيم والسلوك والمزاج العام، فإن حقائق الحياة تشير إلى تفرقة أخرى مادية وملموسة هى التفرقة بين من يملكون مصادر الثروة والمعرفة والإمكانيات، وبين ما لا يملكون. أو بعبارة أخرى بين ما استقر عليه التفرقة بين «شمال» و«جنوب»، شمال متقدم اقتصاديا وجنوب متخلف اقتصاديا. وفى كثير من الأحيان ـ وإن لم يكن كلها ـ يصاحب هذا التقدم الاقتصادى مؤسسات سياسية ديمقراطية توفر احترام حقوق الأفراد وحرياتهم ويتحقق فيها مظاهر العيش الكريم لعدد أكبر من الأفراد. وبالمثل فإن التخلف الاقتصادى كثيرا ما يواكبه ويسانده تخلف سياسى يغلب عليه الاستبداد والفساد والظلم.

وحتى وقت ليس بعيدا كان هناك تقابل بين الشرق والغرب من ناحية، وبين الجنوب والشمال من ناحية أخرى. «فالغرب» كان «شمالا» أيضا كما كان «الجنوب» «شرقا». وقد رجع ذلك إلى صدفة تاريخية، وهى أن الثورة الصناعية قامت فى الغرب، فى حين فشل الشرق فى مجاراة هذه الثورة الصناعية فى وقتها. ومن الضرورى التذكر هنا أن الثورة الصناعية لم تكن مجرد تغيير تكنولوچى فى أساليب الإنتاج، بقدر ما كانت تغيرا مجتمعيا أصاب التكنولوجيا والفكر والمؤسسات السياسية. وأيا كان الأمر فقد خرجت اليابان ـ منذ نهاية القرن التاسع

عشر على هذا النموذج، وها هى الآن ـ رغم أزمتها الاقتصادية ـ تمثل ثانى قوة اقتصادية فى العالم فهى «شرق» و«شمال» فى نفس الوقت. وإذا استبعدنا البعد الجغرافى، فإن اليابان أقرب إلى الغرب، ليس فقط فى مستوى المعيشة وفى أساليب الإنتاج، وإنما أيضا فى التوجهات السياسية والاستراتيچية. ولم يمنعها ذلك من الاحتفاظ بهويتها وأصالتها الثقافية والروحية، بل من الاختلاف معها فى السياسات الاقتصادية والتجارية. وقد ظل مثال اليابان فريدا حتى وقت قريب حينما بدأت دول جنوب شرق آسيا، فى كوريا، وسنغافورة، وهونج كونج، وتيوان ثم ماليزيا وإندونيسيا فى السير فى ركابها. حقا تعانى بعض هذه الدول من مشاكل مالية وسياسية أيضا، ولكنها قطعت شوطا كبيرا للانضمام إلى الشمال، وتسير الصين بخطى سريعة فى هذا الاتجاه. وهى جميعا تتجه للالتحاق بمجموعة الدول الصناعية المتقدمة، وتكاد تتقارب فى المشارب والسلوك. فهل ننظر إليها أيضا باعتبارها «غربا»، وهل لنا ثأر تاريخى معها؟

العولمة وتراجع الحدود:

كثر استخدام تعبير العولمة هذه الأيام حتى أصبح مبتذلا أو كاد. والعولمة هو ذلك الاصطلاح الذى هب على العالم إثر انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوڤييتى ومعه معظم دول الكتلة الشرقية، كما لو كانت العولمة هى الوريث للحرب الباردة والصراع الأيديولوجى بين الغرب والشرق، وكأنما أسباب التطور التلقائى وتوسيع الأسواق قد ولدت فجأة فى نهاية الثمنانينيات وبداية التسعينيات من هذا القرن، ولم تكن وليدة عمل حثيث مستمر تحت السطح من التغيير التكنولوجى والمؤسسى، يزيل، أو فى القليل، يخفف من حدة الحدود السياسية والحواجز الجغرافية. فالتاريخ الاقتصادى للعالم هو تاريخ توسيع الأسواق ودفع الحدود والحواجز. كانت هذه الحدود تنتهى مع الأسرة أو القبيلة لتتسع إلى الإمارة أو الإقطاعية لتشمل الدولة أو حتى الإمبراطورية. وها نحن على أعتاب العالمية. فالثورة الصناعية بشكلها التقليدى ظهرت فى منتصف القرن الثامن عشر فى إنجلترا ثم أوروبا، حيث

سمح ترويض البخار والحديد والصلب ثم الكهرباء بزيادة الإنتاج وقهر المحيطات، ومن ثم خرجت أوروبا من قوقعتها الإقطاعية الزراعية المنغلقة إلى ربوع الأسواق العالمية والاستعمار. فاشتد عود نظام الدولة المعاصرة، وهى بعد نَبْتٌ حديث لم تظهر معالمه فى أوروبا إلا منذ القرن السادس عشر، ولم تتأكد أركانه الأساسية إلا بعد حروب نابليون، بل وحتى هزيمة ابن أخيه نابليون الثالث وظهور الدولة الألمانية على يد بسمارك كقوة اقتصادية وسياسية فى أوروبا.

وقد بدأت هذه الثورة الصناعية تدخل مرحلة جديدة اعتبارا من الستينيات من هذا القرن، وخاصة فى السبعينيات والثمانينيات وذلك بانتقال مركز النقل فى التطورات التكنولوجية من معالجة المادة والطاقة إلى معالجة المعلومات. وكانت التطورات فى ميادين الإلكترونيات والاتصالات لحظة فارقة فى نوع التطور التكنولوجى. والانتقال من اقتصاد الأشياء إلى اقتصاد المعلومات ليس مجرد مزيد من التعامل مع المعلومات بدلا من التعامل مع الأشياء، وإنما هو تغيير فى طبيعة الاقتصاد نفسه. وهو تغيير من شأنه التراجع المستمر فى دور الطبيعة من ناحية وغلبة دور الإنسان من ناحية أخرى. كذلك فقد أدت غلبة المعلومات على الاقتصاد إلى تحول الاقتصاد العينى إلى اقتصاد رمزى يتم التعامل فيه مع الأشياء من خلال رموز ومؤشرات فى شكل أسهم وسندات وحقوق وخيارات مالية. وهكذا ظهرت ثورة مالية جديدة تنتقل فيها الثروات من نقود أو أشكال للثروة عبر الأثير على اتساع المعمورة على نحو غير ملموس.

هناك اتجاه للنظر إلى العولمة كما لو كانت ظاهرة اقتصادية متعلقة بعولمة الأسواق. وهى نظرة جزئية ذلك أن العولمة تجاوز مفهوم الاقتصاد. هناك مشاكل عديدة عالمية بطبيعتها؛ فالأمن والسلام ومنع أسلحة الدمار الشامل أصبحت فى الأوضاع المعاصرة قضية عالمية، وبالمثل فإن حماية البيئة واستغلال البحار والفضاء أصبحت هى الأخرى قضايا عالمية، كما أصبح منع الجريمة والإرهاب من القضايا التى تفرض نفسها على المجتمع العالمى. وأخيرا فإن هناك أنشطة ينبغى أن تفيد العالم فى مجموعة مثل العلوم والفنون.

ولعل أقرب الأشياء للعولمة هو التراث الإنسانى فى المعرفة والفنون، فهو ملك للإنسانية جمعاء. فإذا كان العالم ينظر إلى الآثار المصرية القديمة وغيرها من الحضارات باعتبارها تراثا للإنسانية يحافظ عليها ويصونها، فهل نأتى نحن لننبذ الفلسفة اليونانية أو المعاصرة اكتفاء بالفلسفة الإسلامية؟ وهل نرفض مكتسبات العلم الحديث اكتفاء بنظريات ابن سينا والكندى والرازى وجابر بن حيان؟ وهل فيزياء نيوتن بروتستانتية وفيزياء أنشتين يهودية فى حين أن فيزياء أحمد زويل أو عبد السلام إسلامية؟ هل من العقل والمسئولية أن نتجاهل ما يحدث من تقدم فى الطب والعلوم لأنه يتم فى الجامعات الأمريكية والأوروبية؟ حقا؛ إن من لا ماض له، لا مستقبل له. ولكن الحق أيضا أن من ليس عنده سوى التاريخ فلا حياة له. الحياة مستمرة تفيد بما توافر لدينا من معرفة وخبرات متراكمة، وهى معرفة وخبرات شائعة للإنسانية جميعا.

وعندما نتكلم عن العولمة فإننا نتحدث أن اتجاه أكثر منه حقيقة. فالعالم ما زال يعيش فى أغلبه فى عصر الصناعة التقليدية أو ما قبلها؛ وما زالت الدولة القطرية هى الأساس فى المعاملات والحدود السياسية. وليس الغرض من مناقشة قضية العولمة هنا سوى الإشارة إلى أن التمييز بين شرق وغرب أو غير ذلك من التقسيمات قد أصبح أكبر صعوبة فى عصر العولمة أو الاتجاه نحو العولمة. وليس الأمر متعلقا فقط بسرعة انتقال الأفكار والمعلومات والأموال قفزا على الحدود، بل إن آثار العولمة قد انصرفت أيضا إلى التكوين السكانى لدول الغرب. فهذه الدول والتى كانت بالكاد تعرف تواجد الأجانب بها أصبحت تضم جاليات كبيرة من الشرق. فرنسا تضم حوالى أربعة ملايين مسلم يحملون الجنسية الفرنسية، وأصبح الإسلام هو ثانى ديانة فى فرنسا بعد الكاثوليكية وقبل البروتستانتية واليهودية. وليس أمر ألمانيا أو إنجلترا بشىء مختلف. حقا؛ لقد بدأت تظهر فى هذه الدول نزعات عنصرية، ولكن ذلك لا يعدو أن يكون ردة فعل نتيجة لزيادة أهمية هذه العناصر الوافدة والتى استقرت فى هذه الدول الغربية. وتضم الولايات المتحدة ما يقرب من خمسة ملايين من أصل عربى وأكثر منهم من أصول شرقية هندية وباكستانية

وصينية، فضلا عن الأمريكيين الأفارقة. فكيف ننظر إلى هذه العناصر؟ هل أصبحوا «غربا» بالمعنى القديم وفقدوا كل صلة بأصولهم وجذورهم وعلينا أن نتجاهلهم؟ أم هم عناصر دخيلة على مجتمعاتهم الجديدة لا يندمجون فيها فهم أشبه بالطابور الخامس، مما يدعم النزعة العنصرية ضدهم؟ لابد من تغيير المفاهيم. فالمجتمعات لا تبقى جامدة.

وبعد هذا الاستعراض التاريخى السريع هل ما زال «للغرب» و«الشرق» نفس المعنى، وهل للتفرقة بينهما نفس المدلول؟ الحقيقة أن هناك أكثر من غرب، هناك تاريخ، وهناك أيضا حركة وديناميكية. القديم لا يبقى على قدمه. وإلى جانب التاريخ هناك المستقبل، وهو الأجدر بالرعاية. و«الغرب»، أيا كان تعريفه وحدوده، ليس عدوا ولا صديقا، بل فيه العدو والصديق وهو ليس ضررا أونفعا، بل فيه النفع وفيه الضرر، كذلك ليس الغرب شرا دائما كما أن الشرق ليس خيرا فقط، ففى كل منهما الخير والشر. الغرب ليس كله شياطين، كما أننا لسنا كلنا ملائكة. والله أعلم.

* * *

حوار أم صراع الحضارات:

عرف القرن العشرون ثلاث حروب عالمية، اثنتان ساخنتان والثالثة باردة، فكان بحق قرن الصراع العالمى. ومع انتهاء الحرب العالمية الثالثة، خرج علينا صمويل هنتنجتون بمقالة فى صيف ١٩٩٣، فى مجلة *Foreign Affairs*، عن «صراع الحضارات» يتنبأ بأنه بانتهاء الحرب الباردة وزوال الصراع الأيدولوجى بين الرأسمالية والشيوعية، فإن الصراع القادم سوف يكون بين الحضارات، وعدد لنا ما يقرب من عشر حضارات أهمها: الغربية، والإسلامية، والصينية (الكنفوشية)، والهندية، والأرثودوكسية، مع بعض الحضارات المشتقة، مثل اليابانية، كحضارة مستقلة عن حضارة الشرق الأقصى والصين، أو أمريكا اللاتينية كحضارة مشتقة من الحضارة الغربية، وربما أيضا ظهور بوادر لحضارة أفريقية. ورأى فى الأزمات العالمية المعاصرة فى جمهوريات الاتحاد السوفييتى

السابقة، أو فى بقايا يوغوسلافيا، أو فى أفغانستان، تعبيرا عن هذا الصراع الحضارى، فهو بين الإسلام والأرثودوكسية فى الاتحاد السوفييتى، وبين الإسلام والكاثوليكية والأرثودوكسية يوغوسلافيا، وهكذا. ورشح للصراع فى القرن القادم الإسلام فى مواجهة الغرب، أو الإسلام بالتحالف مع الكنفوشية فى مواجهة الغرب.

وقد أثار المقال المشار إليه ردود فعل وتعليقات كثيرة ومتعددة. ووفقا لمسئولى مجلة *Foreign Affairs*، فإن عدد هذه التعليقات جاوز ما عرفه أى مقال سابق فى تاريخ المجلة منذ المقال المشهور للدبلوماسى الأمريكى جورج كينان *George Kennan*، الذى نشرته فى ١٩٤٦ بتوقيع *Mr.x*، وفيه دعا إلى ضرورة محاصرة الاتحاد السوفييتى والحركة الشيوعية بعد الحرب. قد كانت هذه المقالة هى أساس الاستراتيجية السياسية الأمريكية والغربية لنصف القرن التالى وحتى انتهاء هذه الحركة الشيوعية بسقوط الاتحاد السوفييتى، ولنا أن نتساءل الآن عما إذا كان هذا المقال الأخير لهنتنجتون سيلعب نفس الدور بالنسبة إلى السياسة الأمريكية والغربية خلال القرن القادم؟ سؤال مطروح!

وعندما أصدر هنتنجتون كتابه عن نفس الموضوع بتفصيل أكبر فى ١٩٩٧، أضاف إلى جانب العنوان القديم عن «صراع الحضارات» عبارة «إقامة نظام عالمى» *The Chash of Civilisations and the Remarking of World Order*. وبذلك خفف من حدة غلوائه من حتمية الصراع مشيرا إلى ضرورة إقامة نظام عالمى لتجنب مثل هذا الصراع.

ولعله قد يكون من المفيد أن نشير فى البداية إلى ملاحظة عابرة متعلقة بالعقل الغربى، وهى التوجس الشديد من خطر التقهقر والأفول. وربما يكون المثال الواضح على ذلك هو كتاب شبنجلر عن «أفول الغرب» فى العشرينيات من هذا القرن. بل لعلنا نذكر أن مؤلف جيبون عن «سقوط وأفول الإمبراطورية الرومانية» كان استجابة لنفس الهاجس، وبالمثل فإن كتابات توينبى عن «دراسة فى التاريخ» كان مبعثها التساؤل عما إذا كانت حضارة الغرب محكومًا عليها ـ شأنها فى ذلك

شأن ما سبقها من حضارات ـ بالزوال والأفول. والأمثلة على ذلك كثيرة، سواء عند من كتب عن «أفول الغرب» أو حتى عن «انتصار الغرب». وقد يرجع هذا الإحساس بالتوجس والخطر من الغرب إلى التاريخ الأوروبى، حيث كانت أوروبا ممرا لغزوات مستمرة منذ أكثر من ألف عام. فمن الجنوب، بدءا من القرن الثامن الميلادى، جاءهم العرب والمسلمون فى غزوات كاسحة لإيبيريا، وجنوب فرنسا، وإيطاليا، واستمر تهديدهم من العثمانيين حتى منتصف القرن السابع عشر، ومن الشمال جاءتهم فى القرن العاشر هجمات الفايكنج وما أحدثته من دمار. وأخيراً من الشرق ومن الأحراش فى وسط آسيا جاءت الغزوات الآسيوية من القبائل الهنغارية والمغول فاجتاحت شرق أوروبا ووسطها. وهكذا غلب على الأوروبيين الإحساس بتعرضهم المستمر للخطر من الغير ومن ثم الحاجة إلى تميزهم واختلافهم عن الآخرين، وأخيرا نجحوا فى فرض سيطرتهم علي حضارات كانت تهدد وجودهم فى الماضى. ومن هنا كانت ظاهرة القلق والتوجس من زوال هذه الذاتية والتميز، وبطبيعة الحال الخوف من فقد هذه السيطرة أيضا، كذلك فقد لا يخفى علي الذهن أن اختيار تعبير «الغرب» كتعريف لهذه الكتلة الحضارية إنما يمكن أن يشير ـ فى العقل الباطن ـ إلى الاعتقاد بأن الخطر سوف يأتى من «الشرق»، ولعلنا نذكر قصيدة كيبلنج التى يقول فيها:

oh, East is East, and West is West, and never the twain shall meet

Till Earth and sky stand presently at God's great judgement seat

فالشرق شرق، والغرب غرب، ومن المستحيل أن يلتقيا، ومع ذلك، فلعلنا نلاحظ أن كيبلنج يعترف أيضا بأن الشرق والغرب توأمان وبالتالى ينحدران من جذور مشتركة. ومن الإنصاف القول أيضا إن الدعوة إلى الإنسانية والعالمية قد جاءت أيضا من عدد من المفكرين الغربيين، وخاصة منذ عصر التنوير، حيث كان الإنسان هو محور الكون، والعقل المجرد هو أهم صفات الإنسان، فليس كل مفكرى الغرب من دعاة الصراع والمواجهة، فمن بينهم ظهرت أيضا الدعوة إلى وحدة المصير البشرى.

وإذا كان انتهاء الحرب الباردة قد أطلق الدعوة إلى «صراع الحضارات» مع هنتنجتون وأصحابه، فقد بدأنا على الطرف الآخر نسمع، وبشكل متواتر، الحديث عن «العولمة» *Globalisation* والقرية العالمية *Global village*. فالتعددية الحضارية ليست فقط مدعوة إلى التقارب، بل إنها تكاد تذوب فى حضارة عالمية تكنولوجية جديدة، فالحدود السياسية والجغرافية تتآكل، وسيادة الدول تتراجع. ومع ثورة المعلومات والاتصالات ضاقت المسافات واختصر الزمن، وأصبحت الأموال والمعلومات تنقل من مكان إلى آخر بشكل غير ملموس أو محسوس، فى شكل ومضة كهربائية، أو نبضة إلكترونية، قفزا على الحدود. وها هى منظمة التجارة العالمية تفرض على الجميع ضرورة فتح الحدود أمام البضائع لتنتقل فى سهولة ويسر ودون تمييز، وقبلها دعا صندوق النقد والبنك الدولى إلى تحرير النقد وحركة رءوس الأموال. ولا يستعصى على الحرية والتحرير سوى انتقال الأشخاص. ففى الوقت الذى يفرض فيه النظام الدولى على الدول ضرورة احترام حرية انتقال البضائع والأموال دون عائق، وفى الوقت الذى أزالت فيه الثورة التكنولوجية الجديدة العقبات أمام حرية انتقال المعلومات، في هذا الوقت بالذات، زادت القيود والعقبات أمام حرية انتقال الأفراد فى ظل قوانين أكثر تشددا فى مسائل الجنسية وإقامة الأجانب، وهكذا، فإننا نعيش فى عالم أكثر تقاربا وتداخلا فى تعامله مع البضائع، والأموال، والمعلومات، لكنه أكثر تباعدا عندما يتعلق الأمر بانتقال البشر.

وإذا كان كل من حديث صراع الحضارات من ناحية، والعولمة من ناحية أخرى، قد برز على السطح منذ انتهاء الحرب الباردة، فإننا نلاحظ أن حديث العولمة جاء غالبا من جانب الاقتصاديين، والفنيين، والمهتمين بشئون الإنتاج والأموال. فى حين أن الحديث عن اختلاف الحضارات وربما تصارعها، جاء غالبا من دارسى العلوم السياسية والإنسانيات بشكل عام، ولا غرو فى هذه المفارقة، فالإنتاج والأموال لا رائحة لها، بل هى أشياء لها خصائصها الفنية ولا يكاد يظهر فيها العنصر الشخصى. فالسلعة قد تتميز بتحملها، أو بسرعتها، أو طاقتها، أو دقتها، أو غير ذلك من الخصائص الفنية، بصرف النظر عن صانعها، بل إن تلك الأشياء التى يبرز فيها هذا العنصر الشخصى ـ كما هو الحال مع لوحات الفنانين ـ فإنها تعصى على فكرة السوق

ولا يمكن أن يعرف لها أثمان مستقرة ومعروفة، فقد تباع لوحة بعشرات الجنيهات فى فترة أو فى مكان، ثم يُعاد بيعها بملايين الدولارات فى وقت آخر أو مكان آخر. فهذه ليست سلعة بالمعنى المعروف فى الاقتصاد. الاقتصاد يكاد يلغى العنصر الشخصى أو الإنسانى؛ لكى يتعامل مع كميات وأرقام، فنكون بالتالى أمام قيم وأثمان تحددها سوق غير شخصية بلا تقابل أو تلاق مباشر بين فرد وفرد، وإنما هى نتيجة لتفاعل قوى غير شخصية من آلاف مؤلفة من الأفراد، وتجمعات غير ظاهرة من القوى الاقتصادية يطلق عليها الاقتصاديون الطلب والعرض. فهل قابل أحد منكم «الطلب» أو «العرض» أو تناول مع أيهما الغداء أو العشاء!

وليس الأمر كذلك مع دارسى السياسة والآداب والإنسانيات عامة. فأما السياسة، وخاصة السياسة المحلية، فهى علم السلطة والسيطرة، وبالتالى سيطرة طبقة أو فئة أو حتى حضارة. ومن هنا الحاجة إلى التمييز بين غالب ومغلوب. وأما الإنسانيات والآداب فهى تهتم بما هو خاص ومتميز. فدارسو هذه الفروع يهتمون عامة بدراسة العنصر الإنسانى والاختلاف والتميز بين البشر، والاهتمام بالجانب الإنسانى هنا لاينصرف إلى ما هو عام ومشترك بقدر ما ينصرف إلى ما هو خاص وذاتى. فهذه الدراسات لا تركز على الخصائص العامة لدى البشر من حيث إنهم يولدون ويعيشون ويموتون، فهذه مشاكل العلوم الطبية والفزيولوجية. كذلك فإن هذه الدراسات لا تهتم بالأفراد من حيث إنهم يأكلون ويتحدثون ويمرحون ويحبون ويكرهون. فهذه مهمة علم النفس والاجتماع. فهذا يتحدث عن شكسبير أو راسين وعبقرية اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، أو المتنبى وعبقرية العربية، وليس عن خصائص اللغة بصفة عامة. وذلك يتحدث عن غرام روميو وجولييت أو قيس وليلى، وتقاليد الحب والغرام فى فيرونا بإيطاليا، أو فى البادية فى الحجاز، وليس عن الحب بشكل عام باعتباره علاقة إنسانية. وثالث يتحدث عن تقاليد تقديس الأرواح وتاريخ العظماء أو الانتصارات العسكرية والمواقف الوطنية أو مظاهر الشرف وتقاليده فى بيئة خاصة، وهكذا. هذه الدراسات تبحث فيما هو خاص ومتميز وذاتى. وقل مثل ذلك عن مختلف الآداب والفنون، فالفن الإسلامى يختلف عن الفن البيزنطى، أو عنه فى عصر النهضة. فالإبداع فى هذه الأمور يُبرز

عناصر التميز والذاتية. وليس من الغريب، والحال كذلك، أن يختلف موقف الأولين عن الأخيرين إزاء وحدة الجنس البشرى أوتعدده. أولئك يرون وحدة وتشابها بين البشر، وهؤلاء يرون بينهم اختلافا وتميزا.

وهكذا، فهناك من يرى تقاربا وتشابها بين الأفراد والجماعات. وهم محقون فى ذلك، فالنفس البشرية واحدة، وقد ساعدت التطورات التكنولوجية على التقليل من أسباب الاختلاف فى الزمان والمكان. وهناك من يرى، على العكس، أن هناك تمايزا واختلافا بين الأفراد والجماعات. وهم أيضا محقون، فالإنسان من حيث هو إنسان يتميز بالخصوصية والتفرد، والجماعات والأفراد وليدة تاريخ وذاكرة جماعية وبناء نفسى وحضارى لايمكن القفز عليه بل ولا يجوز التغاضى عنه. وإذا كان كل من الموقفين على حق، فليس معنى ذلك أن لأى منهما كل الحق، وإنما فقط بعض الحق، ولعل السؤال الصحيح ليس فى مدى الاتفاق والاختلاف بين الأفراد والجماعات، فالحقيقة أنهم متفقون ومختلفون معا، وإنما السؤال هو فى تحديد مجالات الاتفاق والاختلاف، وفى كيفية توظيف كل من جانبى الاتفاق والاختلاف لسعادة البشر. فتجاهل وحدة البشرية، فضلاً عن أنه خطأ جسيم، فقد تترتب عليه آثار بالغة الأضرار للجميع. كذلك فإن التغاضى عن الفروق والاختلافات الحضارية، ليس فقط تجاهلا لحقائق ثابتة بل إنه يمكن أن يؤدى ـ بافتراض إمكان تحققه ـ إلى إفقار شديد للجنس البشرى، وبما يمكن أن يكون وبالاً على التقدم وعلى الإنسان فليس أخطر على الإنسانية من أن تتحول إلى كتلة صماء بلا تفاعل أو تناقض. الحياة والتقدم يعتمدان على التفاعل بين الاختلافات، وعلى أن يكون ذلك مظهرا للحيوية والتطور، وليس صورة لصراع البقاء. الاختلاف ليس مؤديا بالضرورة إلى الصراع، والتنافس لا يحول دون التعاون، وكل حضارة قادرة ـ بما تملكه من عبقرية وخصوصية ـ على دفع البشرية فى اتجاهات جديدة ومثمرة.

قد لا يكون من الخطأ الاعتقاد أن لكل حضارة روحا خاصة تتمتع إزاءها بتميز وربما تتفوق على غيرها، كما أنها قد تعانى من قصور أو نقص فى جوانب أخرى قد لا يعرفها غيرها، ولا شك أن الإسهامات المتعددة من مختلف الحضارات تضيف إلى التراث الإنسانى بما يعود على البشرية بكثير من الخير، وأحيانا بغير قليل من

الشر أيضا . ولكن المحصلة النهائية تكون غالبا إيجابية . ففى مجال الإسهامات الإيجابية ، نذكر أن استحواذ فكرة «ما بعد الحياة» على أذهان المصريين القدامى قد دفعتهم إلى التميز فى مجال «التشييد والعمارة» للمعابد والمقابر من ناحية ، وربما أمور الكيمياء والتحنيط من ناحية أخرى ، مما انتقل إلى الحضارات التالية ، وبالمثل فإن اهتمام البابليين بتنظيم الزراعة المروية وضبط مواعيدها قد دفعهم إلى تأمل الفلك وتطور الفصول ، مما كان له أبعد الأثر على بداية دراسات «الفلك والرياضة» . وكان انصراف الفينيقيين إلى التجارة ، وبالتالى الحاجة إلى تسجيل المعاملات ، هو الحافز على اكتشاف الأبجدية ، وإذا نظرنا إلى أسهامات الحضارات المختلفة من العلوم المختلفة ، نجد أنها تتفق عادة مع روح كل الحضارة وذاتيتها ، ففى مجال الرياضيات ، مثلا ، نجد أن الإسهام الكبير للإغريق كان فى مجال «الهندسة» ، حيث كانوا يرون أن الكمال يتحقق فى الاتساق المكانى ، حتى أن أفلاطون وضع على باب أكاديميته عبارة «لا يدخل هنا من لا يعرف الهندسة» . وكان إدراك الإغريق للزمن يكاد يكون معادلا لنظرتهم للمكان ، فالتطور الزمنى والتاريخ بشكل عام يتم فى شكل دورات دائرية تعود كل مرحلة لتكرر نفسها ، وإذا نظرنا إلى الإسهام الأساسى للعرب فى الرياضة فإننا نجده فى مجال «الجبر» الذى وضع أسسه الخوارزمى فى بداية القرن التاسع ، ولعلنا نذكر ولع العرب بالكلمة والرمز . فكان إبداعهم الأدبى فى الشعر ، وجاءت معجزة دينهم بالقرآن ، فلا عجب إذن أن يتحقق إسهامهم الرياضى فى علم الرموز (الجبر) . وجاء العصر الحديث والغرب مفتون بفكرة التغيير والتقدم . وها هما ليبنتز ثم نيوتن يقدمان أداة رياضية قوية لدراسة معدلات التغيير (وخاصة خلال الزمن) فيما عرف «بالتفاضل والتكامل» ، وحيث محور دراساتها معدلات التغيير ، وبالتالى قياس مسار التقدم أو التراجع ، ويمكن أن تتعدد الأمثلة ، وتظل الحقيقة أن البشرية بمختلف حضاراتها قد أفادت من هذا التراكم المعرفى سواء فى علوم «العمارة» ولو لم يكن هاجسها الحياة بعد الموت كالمصريين ، أو فى دراسة «الفلك والرياضة» ولو لم يكن ضبط الزراعة المروية اهتمامها الأول كالبابليين أو فى «الهندسة» وإن لم تكن مثلهم العليا - كالإغريق - فى مقاييس الجمال المكانى ، أو «بالجبر» وإن لم يحتل الزمن كالعرب ، نفس المكانة فى مخيلتهم ، أو «بالتفاضل والتكامل» ، وإن لم تستعبدهم

كالأوروبيين فكرة التقدم والتغيير ، بل لعلنا نذكر أن حضارة ما قد تصل إلى اكتشافات أو اختراعات معينة لتأتى حضارة أخرى لكى تعيد استخدام هذه الاكتشفات والاختراعات فى مجالات أكثر فاعلية لم ترد على ذهن أصحابها الأوائل . ولعله «بيكون» الذى أشار إلى أن تقدم الغرب قد اعتمد على ثلاثة اختراعات وصلت إليه من حضارة مختلفة . فتقدم الغرب يعود بشكل أساسى إلى الاكتشافات الجغرافية وتوسع حركة التجارة من ناحية ، والقوة العسكرية والتوسع الاستعمارى من ناحية ثانية ، وتقدم العلوم وانتشارها من ناحية ثالثة . وكان اكتشاف البوصلة والبارود والطباعة هو أساس التقدم فى هذه المجالات . وهذه الاكتشافات الثلاثة ظهرت فى الصين ولم تخرج استخداماتها ـ باستثناءات محدودة ـ عن التسلية فى المهرجانات أو الألعاب فى قصور الإمبراطور ، وها هو الغرب يوظفها فى زيادة قدراته الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، ففتح بذلك مجالا هائلا لتقدم البشرية ومآسيها على السواء .

والآن نعود إلى النقطة المحورية فى مقالة هنتنجتون حول صراع الحضارات . فهل من الصحيح أن هذا الصراع حتمى ، أو فى الأقل كبير الاحتمال؟ ولنبدأ باستقراء التاريخ ، حقا لقد عرف التاريخ صراعا بين الحضارات ، فحروب الإغريق مع الفرس يمكن أن تندرج تحت هذا العنوان ، وكذا حروب العرب والإسلام مع الروم أو الفرس ، ونفس الشيء ينطبق على الحروب الصليبية ، وحروب الإسبان مع سكان أمريكا الأصليين من الهنود الحمر ، ويمكن أن تتعدد الأمثلة . ولكن الحروب والصراعات بين دول وجماعات داخل الحضارة الواحدة لا تقل عددا أو خطورة عن الحروب بين الحضارات ، بل لعلها تزيد . ويكفى أن نستحضر تاريخ أوروبا ـ والمفروض أنها تنتمى إلى حضارة واحدة ـ فهو تاريخ حروب وصراعات لم تنقطع فى أية فترة على مدار التاريخ القديم والحديث . فالحروب بين أثينا وإسبرطة ، والتى خلدتها كتابات ثيوديدس وخطب بيركليز لا تحتاج إلى بيان . ورغم هذا فإن كلا من أثينا وإسبرطة ، ومن تحالف معهما من المدن الإغريقية ينتمون جميعا إلى الحضارة الهيلينية ، ويتحدثون نفس اللغة ، ويعبدون نفس الآلهة . واستمر تاريخ أوروبا فى حروب متصلة ، لعل أشهرها الحروب الدينية ، ثم حروب نابليون ، وها نحن نشهد

فى القرن الحالى ثلاثة حروب عالمية اسما، وهى فى حقيقتها حروب أوروبية. وليست الحضارة الأوروبية وحدها ضحية الحروب والصراعات بين الأشقاء، بل إن هذا الأمر عام وشامل. فالدولة الإسلامية كما عرفت نزاعات وحروبا مع حضارات أخرى، خضعت ـ ربما بشكل أعنف ـ للصراعات الداخلية: الأمويون مع الهاشميين، والعباسيون مع العلويين، والفاطميون مع العباسيين، السنة مع الشيعة، والعثمانيون مع المماليك، وهكذا، ولعل أقرب الأحداث إلى أذهاننا هو غزو العراق للكويت، وقبلها حرب العراق مع إيران، وهى جميعا دول إسلامية. وبذلك فإن التاريخ لا يساعد فى دعم فكرة صراع الحضارات. الصراع موجود دائما بين الحضارات كما هو موجود داخل الحضارة الواحدة.

وعادة ما ينشأ الصراع إذا وجد تعارض فى المصالح أو فى العقائد دون توافر وسيلة للتصالح السلمى حولها. الاستغلال والتعصب هما أساس الصراع، سواء داخل الحضارات أو فيما بين الحضارات. المشكلة ليست مشكلة حضارات مختلفة بقدر ما هى مشكلة استغلال أو تعصب، سواء كان هذا حقيقيا أو كان متصورا. ولذلك فلا يقل أهمية وخطورة عن حقيقة الاستغلال والتعصب فى ذاته مسألة تصور أو إدراك *Perception* هذا الاستغلال أو ذاك التعصب. ومن هنا أهمية صورة الغير أو الوعى بالغير. فقد يخلق الإعلام أو الرأى السائدة صورة عن الغير كما لو كان يسعى لفرض سيطرته ومصالحه، أو إملاء أفكاره وعقائده، ومن ثَمّ يصبح عدوا. وليس معنى ذلك أن العدو هو مجرد صورة يفرضها الإعلام، فالحقيقة أن النزعة للاستغلال أو لفرض العقائد موجودة دائما. ولعله أحد قوانين الطبيعة أن يحاول القوى استغلال الضعيف، وليس ذلك حكراً على حضارة دون الأخرى، فهو يكاد أن يكون قانونا إنسانيا. ومن هذه الناحية فإن الصراع والمقاومة هما أيضا أحد وسائل الجنس البشرى لمنع أو تقليل الاستغلال أو سطوة العقيدة الواحدة، فالصراع من أجل فرض المصالح أو العقائد من ناحية ومقاومتها من ناحية أخرى، هو قضية مستمرة وليست معركة واحدة فاصلة، فهناك دائما أقوياء يحاولون فرض مصالحهم وعقائدهم، وستظل هناك دائما مقاومة ومعارضة لهم. ويستمر التاريخ وتتتابع الملحمة الإنسانية فى سبيل مزيد من التحرر، ولن نصل أبدا

إلى يوتوبيا يحل فيها العدل والحرية الكاملين، وإن كان حظنا منهما يمكن أن يزيد باستمرار. وهذه نعمة من الله. فالجنة لن تتحقق على الأرض، هناك دائما نقص وقصور. هناك دائما أمل نحو مستقبل أفضل وحرية أكبر واستغلال أقل وسيطرة أقل. ومع وجود هذا الأمل، تبقى الحاجة إلى العمل والاجتهاد. فالخلود للراحة والاطمئنان ليس من طبيعة الحياة، وإنما هو جائزة لما بعد الحياة، لمن يستحقها.

ويجرنا ما تقدم إلى الحديث عن دور المغلوبين إزاء مستغليهم من حضارات أخرى أو من نفس الحضارة. فقد كثر الحديث عن استغلال الأقوياء وتسلطهم بما لا حاجة لمزيد عليه، وإنما قد يكون من المناسب أن نؤكد أيضا على مسئولية الضعفاء، وهي في كثير من الأحوال تعادل أو تجاوز مسئولية المعتدين عليهم. ولعلنا نذكر ما قاله مالك بن نبي عن المسئولية الجزئية للمستعمرات عن حظها، لأنها إلى حد بعيد دول قابلة للاستعمار أو مستدعية له. فمن النادر أن تكون الضحية بريئة تماما عن مصيرها، في أغلب الأحيان تكون الضحية شريكا متواطئا مع جلادها، وبوجه خاص فإن بعض ما يعرفه عدد من الدول الضعيفة من أنواع الاستبداد والاستغلال والفساد يساعد على تشويه صورها وتبرير المواقف العدائية تجاهها. ورغم أن مثل هذه الأمور كثيرا ما تكون قولة حق يراد بها باطل، فلا أقل من أن نعترف بأننا بفعلنا نمكن الآخرين منا. والدول الكبرى والقوية تسعى ـ ولا شك ـ لتحقيق مصالحها، ولكن هذه المصالح يمكن أن تتحقق عن طريق الاستغلال أو المشاركة، والأمر يتوقف إلى حد بعيد عما تقدمه الدول الصغيرة من أشكال للتعامل، فرغم أن الولايات المتحدة قد هزمت اليابان في الحرب العالمية الثانية ـ وهي من حضارة مختلفة تماما ـ كما استخدمت ضدها القنابل الذرية، فإنها قد أقامت معها ما يشبه الشراكة السياسية والاقتصادية بعد الحرب، لأنها أدركت أن قيمة اليابان كشريك تفوق مرات ومرات قيمة اليابان كتابع أو عميل.

وإذا كانت معظم أسباب الصراع ترجع إلى تعارض المصالح والعقائد، فيجب الاعتراف بأن تقدم أشكال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وفي مقدمتها قيمة التسامح تقلل من فرص تفجر الخلافات في شكل حروب صارخة، فالنظم الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان أكثر اتفاقا مع فكرة حل المنازعات سلميا بعيدا

عن العنف، ولم يخبرنا التاريخ عن أية حروب وقعت بين دول تأخذ بالنظم الديمقراطية الليبرالية، فهذه دول منطقها الحوار والمنافسة وليس القهر أو الحرب. وكثيرا ما كان الحديث عن المصالح القومية للدول أو عقائدها المذهبية والصراع من أجلها مع الآخرين، مجرد أساليب يستخدمها حكام الدول الشمولية والاستبدادية لإلهاء عواطف الجماهير بعيدا عن المطالبة بالحرية والإصلاح وتوجهها نحو عدو خارجي بمقولة إنه يهدد المصالح الحيوية للدولة أو عقائدها المذهبية. وكم من شعوب ساقها حكامها إلى حروب وصراعات بسبب مصالح اقتصادية أو مذاهب عقائدية وهمية من أجل تأكيد بقاء الحكام، ودون أن تجنى الشعوب من ورائها شيئا يتناسب مع تضحياتها فى هذه الحروب، ومن هنا فإن الديمقراطية واستعادة الشعوب لحقها فى حكم نفسها قد يكون فى نفس الوقت وسيلة لتقليل النزاعات والحروب بين الحضارات أو داخلها.

بقى أن نتساءل أخيرا، هل يؤدى الاحتكاك بين الحضارات والأخذ والعطاء إلى تهديد هوية الملتقى وأصالته؟ وبشكل خاص، هل تمثل حضارة الغرب غزوا حضاريا يهدد أصالة حضارتنا وقيمنا؟ هذا سؤال كبير. فيرى البعض أن التعامل مع الغرب لا يمكن أن يتم بالاختيار والانتقاء، فإما نأخذ عن الغرب كل شيء، فنصبح غربيين أو أشبه بالغربيين، أو أن ندير ظهرنا كلية لهم حماية لأصالتنا ونقائنا. وتعلمنا الخبرة التاريخية أن فكرة الاقتباس الكامل غير ممكنة عمليا، حتى لو أردنا ذلك. فمن المستحيل أن يكون مجتمع صورة كربونية مطابقة لمجتمع آخر. فحتى فيما بين الدول الغربية فإن طبيعة المجتمع البريطانى تختلف عن ذلك الفرنسى أو الإيطالى سواء فى النظام السياسى أو شكل العلاقات الاقتصادية أو السلوك الاجتماعى. ويظهر الأمر بوضوح أكبر عندما نقارن بين الولايات المتحدة واليابان، فرغم اعتناقهما لنفس النظام الاقتصادى والسياسى، ومغ غلبة مظاهر المجتمع الصناعى الحديث فى كل منهما، فإن شكل الحياة وقيم المجتمع فى اليابان ليست متطابقة مع تلك السائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك ليس صحيحا أن الاحتكاك والتأثير بين حضارتين يكون عادة فى اتجاه واحد بين حضارة تعطى وحضارة تتلقى، فحتى أضعف الحضارات تركت آثار أصابعها على أرقى

الحضارات وأحدثها، فالأمريكيون الأوائل لم يتحصنوا تماما من التأثر بالتقاليد السائدة بين الهنود الحمر، التلاقى الحضارى بطبيعته أخذ وعطاء. وهكذا، فإننا نعتقد أن التخوف من زوال الهوية نتيجة لالتقاء الحضارات تخوف فى غير موضعه، بل وكثيرا ما كان هذا التلاقى والأخذ والعطاء مناسبة لتأكيد الهوية وإبراز الأصالة وليس تهديدا لها. وأية هوية أو أصالة تلك التى تتعرض للضياع والفقدان عند أول اتصال بالآخر. إنها هوية هشة، زائلة، وأصالة مغشوشة، لاتستحق البقاء.

وبعد، هذه بعض الانطباعات لغير متخصص فى موضوع يهم المتخصص وغير المتخصص على السواء. والله أعلم.

المشروع القومى والألفية الثالثة

عقد فى بيروت المؤتمر السنوى الثالث للمركز العربى للدراسات الاستراتيجية فى الفترة ٢٨ ـ ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٨ حول موضوع مشروع النهضة العربية في القرن الحادى والعشرين. وقد تناولت الدراسات هذا الموضوع من جوانبه المختلفة. وقد يكون من المفيد مناقشة قضية المشروع القومى، والعالم إزاء ولوج القرن الحادى والعشرين والألفية الثالثة.

فبعد حوالى خمسمائة يوم من الآن يحتفل العالم بدخول القرن الحادى والعشرين وحلول ألفية جديدة. ورغم أن مرور الزمن بحد ذاته ليس له من دلالة خاصة أكثر من تسجيل حركة الشمس ودوران الكرة الأرضية، ورغم أن ما ينفع الناس إنما يرتبط بأعمالهم ومؤسساتهم على الأرض، فإن ذلك لا يمنع من أن تكون هذه المواعيد والتواريخ مناسبة لمراجعة النفس، وفرصة للتأمل والمحاسبة وتذكر الماضى والتطلع إلى المستقبل. وعسى أن تنفع الذكرى.

إن تاريخ التقدم والحضارة هو جد حديث فى تاريخ البشر. فقد عاشت البشرية أغلب عمرها فى ظل البربرية والوحشية، ولم يعرف الإنسان أسباب التقدم إلا خلال فترة قصيرة وحديثة من تاريخه لا تكاد تجاوز واحدًا بالمائة من هذا التاريخ. فعمر الإنسان الحالى ـ الإنسان المفكر *(Homo Sapiens)* يقدر بحوالى مليون سنة،

وخلال العشرة آلاف سنة الأخيرة فقط خرج الإنسان من طوق الطبيعة وأمسك بزمام حياته حينما عرف ثورته الزراعية الأولى قبل حوالى العشرة آلاف سنة، هنا فى منطقتنا، وانتقل بها إلى حياة الاستقرار وبناء الحضارات. وكانت حضارة ما بين النهرين وحضارة وادى النيل منارة العالم وطليعة مسيرتها. ومنذ حوالى ثلاثمائة عام عرف العالم ثورته الثانية فى الصناعة، وانتقل مركز الثقل إلى أوروبا والأطلنطى، وكانت نقلة نوعية انطلقت بالإنسان وقدراته إلى مجالات ما كانت تخطر له ببال، فعرف العالم من خلالها إنجازات هائلة، كما ارتكبت باسمها مآسى ومظالم فادحة. وها نحن منذ عدة عقود نخطو أعتاب ثورة ثالثة فى المعلومات والاتصالات تكاد تمثل نقلة أخرى فى حيان الإنسان، لا تقل خطورة أو أثرًا عن الثورتين السابقتين عند اكتشاف الزراعة والصناعة.

إن البحث عن مشروع حضارى لأمتنا، ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين، إنما هو حديث عن التحدى الأساسى الذى يواجهنا. هو أمر يتطلب أن تجتمع حوله اجتهادات أصحاب الرأى والمسئولية.

ومع ذلك فإنه يخالجنى بعض المحاذير والمخاوف، وخاصة عندما نتحدث عن «مشروع». كثيراً ما يثور فى الذهن، عند الحديث عن «المشروع» المجتمعى، معاملة المجتمع كما لو كان مشروعًا صناعيًا نحدد أهدافه الإنتاجية مسبقًا، وننظر إليه كمجموعة من الموارد التى ينبغى أن تُسخر لأحسن استخدام ممكن، فنصمم للمجتمع أشكالاً محددة تلتقى حولها الأمة ولا تحيد عنها، ونسخر جميع الطاقات لتحقيق هذه الأهداف. وهذا ما يطلق عليه أحيانًا اسم «الهندسة الاجتماعية»، بمعنى أنه يمكن تصميم مجتمع المستقبل وفوق تصور ورسومات محددة سلفًا *(Blue print)*. فالمجتمع، فى هذه النظرة، ليس سوى مشروع كبير أدواته الأفراد والموارد، وهى تسخر جميعًا لأهداف متوخاة ومعروفة سلفا. وقد ساد هذا التفكير عند معظم المفكرين والمنظرين لـ «المدينة الفاضلة»، سواء عند أفلاطون فى جمهوريته، أو كما رأيناه أخيراً، فى النظم الشمولية، من فاشية وماركسية، التى تبشر بالجنة على الأرض. وهى تصورات وأفكار تنتهى عادة بمجتمعات شمولية عسكرية أو شبه عسكرية. فهناك مكان لكل فرد ودور مرسوم له

يؤديه فى ظل نظام مركزى صارم. والفرد مسمار فى ماكينة الدولة التى تعرف أهدافها. ويقبع على قمة هذا المجتمع الأبوى نخبة تحتكر الحكمة والمعرفة، تضع الأهداف وتحكم قبضتها لضمان تنفيذها، وينصاع الجميع لها تحقيقًا لأهداف هذا المشروع القومى. وقد تكون هذه النخبة هى فئة الفلاسفة، كما عند أفلاطون، أو قمة الحزب، كما فى ظل الحكم النازى أو الشيوعى، كما قد تكون سيطرة احتكارات المال والإعلام.

المجتمع ليس مصنعًا لديه موارد ينبغى تعظيم العائد منها. المجتمع هو حصيلة لأفراد ذوى إرادات حرة وطاقات خلاقة وإمكانيات غير محدودة ولا يمكن تحديد آفاق إنجازاتها مسبقًا. المجتمع السليم هو الذى يسمح بتفجير هذه الطاقات الإبداعية وتيسير انطلاقها فى قنوات سليمة ومتجانسة دون اختلال أو فوضى. وما عرفه التاريخ من إنجازات حضارية وأطلق عليه وصف المشروعات الحضارية الناجحة، مثل «عصر النهضة» فى أوروبا أو «الثورة العلمية» أو «الثورة الصناعية»، لم يكن نتيجة مشروع قام فى ذهن مفكر أو حاكم وفرضه لتحقيق أهداف النهضة أو الثورة أو العلوم أو الصناعة، وإنما كان نتيجة توافر الظروف المناسبة فى المؤسسات والنظم التى أزالت القيود عن حرية الأفراد وإبداعهم بما يسمح بتفجير طاقاتهم الخلاقة. وفى وقت تال، أطلق المؤرخون اللاحقون اسم «عصر النهضة» أو «الثورة العلمية» أو «الثورة الصناعية» على هذه الفترات. المشروع الحضارى هو تحرير الإنسان من أعباء الطبيعة والمجتمع، وتوفير الظروف المناسبة لإبداعاته الخلاقة: تحرير العبيد والأرقاء، الاعتراف بحقوق الإنسان وحرية الفكر والتعبير، إلغاء سيطرة الكنيسة، إلغاء الطائفية والقضاء على الامتيازات، حرية التجارة، توفير المشاركة السياسية والمسئولية العامة، توفير أسباب التعليم وفتح الفرص للترقى، الشفافية وسلامة المعلومات، والقائمة طويلة. لقد كان تاريخ الحضارة هو طريق التقدم على إزالة القيود والعقبات أمام حريات الأفراد وحقوقهم. لم نسمع فى القرن الثالث عشر أن حاكمًا أو مسئولا قد أعلن عن بداية عصر النهضة، أو عن فتح الطريق أمام الثورة العلمية فى القرن السادس عشر، أو عن بدء برنامج الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر. لقد جاءت هذه المنجزات نتيجة غير مقصودة لتحرير الأفراد والمجتمعات من أعباء وقيود الماضى، سواء أكانت هذه القيود سياسية أم اقتصادية أم ثقافية. مجتمع

الحرية وحده قادر على فتح الطريق أمام المشروع الحضارى، ولن نعلم مسبقًا بما ستفجره هذه الحريات من معجزات. حرية الفرد والمجتمع هى المعجزة الوحيدة التى تفتح الطريق أمام المشروعات الحضارية الكبرى. ولم ينبئنا التاريخ عن تجربة واحدة خسرت فيها مجتمعات الحرية أمام مجتمعات التسلط والعبودية. فحتى أثينا ـ رغم انتكاسها عسكريا، أحيانًا، أمام إسبرطة النظامية ـ ظلت ماثلة فى التاريخ وغالبة على أذهاننا؛ وأما إسبرطة فقد انمحت تمامًا من الذاكرة رغم بعض انتصاراتها، ولا يكاد يذكر لها أثر أو اسم خلّده التاريخ.

المشروع الحضارى هو بناء المؤسسات الكفيلة بإطلاق حريات الأفراد، واحترام حقوقهم، وتوفير الظروف المناسبة لإطلاق طاقاتهم الإبداعية. والله أعلم.

هل هى نهاية الجغرافيا؟

الحديث عن المستقبل هاجس دائم للشعوب والأفراد، وهو أشد إلحاحًا فى فترات التغييرات الكبرى وعدم اليقين. وليس من المبالغة القول بأننا نعيش إحدى هذه الفترات سواء نظرنا إلى ما يدور حولنا على الساحة العالمية أو ما يجرى جوارنا على الأوضاع الإقليمية. ولذلك فإن الأعداد والاستعداد لمواجهة الأوضاع المستجدة هو من أهم مسئوليات واضعى السياسة ومخططيها. ويأتى قبل الإعداد والاستعداد ضرورة الفهم والإدراك لما يجرى على الساحة. ولذلك فإن من الضرورى أن نفهم ما يجرى حولنا وأن نستوعبه حتى يمكن أن تحدد خطواتنا المقبلة.

وليس من السهل اختصار الاتجاهات العالمية المعاصرة فى عدد محدود من التوجهات العامة، كذلك فإن اختيار ما يمكن أن يمثل أهم هذه الاتجاهات يختلف باختلاف شخصية الباحث وتكوينه، فهذا اقتصادى يركز على الجوانب الأكثر وضوحًا فى النواحى الاقتصادية، وذلك اجتماعى يهتم أكثر ما يكون بالاتجاهات ذات الطابع الاجتماعى والثقافى، وثالث علمى لا يكاد يرى سوى الإنجازات العلمية، وهكذا. وليس هناك خطر كبير من تعدد زوايا الاهتمام بل لعل كل منها يلقى ضوءًا مناسبا دونه لا تكتمل الصورة. كذلك فإن اختيار أكثر الأمور أهمية لا

يتوقف فقط على شخصية الباحث بل أيضا على طبيعة الموضوع والغرض من البحث. فنفس الباحث قد يتوقف عند أمور معينة فى صدد قضية آنية مباشرة، وهو نفسه قد يختار أموراً أخرى فى صدد نظرة شمولية بعيدة المدى.

وفى هذه الحدود من الاعتراف بنسبية وشخصية التحليل، فإننى أود أن أطرح فيما يلي بعض التوجهات العامة المعاصرة، التى قد تكون مفيدة قبل وضع استراتيجية لخطواتنا المستقبلية ونحن على عتبة القرن الحادى العشرين.

تضاؤل الأهمية النسبية للموارد الطبيعية:

لعل من أهم التطورات العالمية المعاصرة هو ما أحدثته ثورة التكنولوجيا من تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية. فقد أدت هذه الثورة إلى تضاؤل الأهمية النسبية للموارد الطبيعية فى قيمة الانتاج. وقد ترتب ذلك على أمرين متلازمين، فمن ناحية ظهر العديد من المواد المخلقة *man-made* المستخرجة من عناصر رخيصة ومتوافرة بكثرة، مثل السيلكون، ومن ناحية أخرى فإن القيمة المضافة والمترتبة على العمل وخاصة العمل التقنى والبحث والتصميم أصبحت تتجاوز بكثير ما توفره المواد الأولية فى قيمة السلعة. حقًا لقد كان العامل الإنسانى دومًا هامًا فى كل إنتاج. فليس من الممكن أن يتم الإنتاج عن طريق قوى الطبيعة وحدها. ومع ذلك فقد كان دور الطبيعة بما توفره من موارد أولية أمرًا حاسمًا فى الماضى. فلم يكن من الممكن أن تزدهر فى العصور القديمة حضارة دون أن تتوافر موارد طبيعية مناسبة للزراعة، كما هو الحال فى مصر القديمة أو وادى ما بين النهرين أو الصين، فهى كلها بيئات مناسبة للزراعة، بما توفره من أراض خصبة وموارد مائية مناسبة. كذلك فإنه عندما قامت الثورة الصناعية كان من الطبّيعى أن تتمتع إنجلترا وغرب أوروبا بمركز متميز بالنظر التى توافر موارد الفحم والحديد فيها. فالجزيرة البريطانية هى في نهاية الأمر صخرة من الفحم. أما الآن فلم يعد الأمر كذلك، أو فى الأقل لم يعد بنفس الدرجة. فأكثر الدول تأهيلاً للدخول فى عصر ما بعد الصناعة هى الولايات المتحدة واليابان، الأولى تتمتع بوفرة هائلة فى الموارد الطبيعية، والثانية تكاد تكون

عارية منها. وقل مثل ذلك بالنسبة للجزر الجديدة. فهونج كونج جزيرة قاحلة، وسنغافورة أقرب إلى ذلك، وكوريا الجنوبية فقيرة فى مواردها الطبيعية وتايوان لا تختلف كثيراً. وربما لا توجد كثافة سكانية مركزة فى مكان واحد مع ارتفاع مستوى المعيشة كما هو الحال فى هونج كونج.

وينبغى أن يفهم المقصود بتضاؤل الأهمية النسبية للموارد الطبيعية على معناه الحقيقى. فليس المقصود بذلك أن الإنسانية سوف تتجاوز حاجتها إلى الأراضى الزراعية الصالحة أو الموارد المائية أو مناجم المواد الأولية أو مصادر الطاقة، فهذه كلها ستظل هامة وضرورية لا يمكن الاستغناء عنها. ولكن المقصود هو أن القيمة النسبية لإسهامات هذه الموارد ستتضاءل فى تحديد قيمة الإنتاج بالمقارنة بالجهود الإنسانية، وخاصة فى ميادين البحث العلمى والابتكار والتسويق والخدمات المختلفة. وقد جاءت الترتيبات الجديدة لنظام التجارة العالمى مؤكدة لهذا التطور. فالمنظمة العالمية للتجارة والجولة الأخيرة للجات فى أورجواى تخصص حماية كبيرة لحقوق الملكية الفكرية، وهى ما يمثل المصدر الجديد للثروة الاقتصادية فى العالم المعاصر. ومع الاعتراف بهذا الاتجاه العام، فليس هناك ما يمنع من أن تستمر بعض الموارد الطبيعية فى احتلال أهمية خاصة أو حتى متزايدة لفترة من الزمن قد تطول أو تقصر.

وربما يكون لانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى أثر فى إبراز الاتجاه لتضاؤل أهمية الموارد الطبيعية. فرغم أنه يمكن القول أن هذا الاتجاه كان قائما ويتأكد كل يوم، فإنه مع المنافسة بين القطبين خلال الحرب الباردة، فقد أصبح حرمان أحدهما من هذه المصادر مؤثراً عليها اقتصادياً. فلا قيمة اقتصادية للأبحاث والتطورات التكنولوجية فى صناعات البتروكيماويات مثلاً إذا لم يتوافر النفط أصلاً. وقل مثل ذلك بالنسبة لأبحاث وتطوير الإنتاج الزراعى، فليس من السهل - وإن لم يكن ذلك مستحيلاً - أن تتقدم الزراعة دون أراض صالحة. ومع ذلك فإن التقدم المذهل فى كل من المثالين السابقين إنما هو نتيجة للأبحاث أكثر مما هو نتيجة لتوافر مصادر النفط أو الأراضى الزراعية. وعلى أى الأحوال فقد استمرت بعض الموارد الطبيعية فى احتلال قيمة استراتيجية كبيرة نتيجة لاستمرار المواجهة بين القطبين رغم تناقص إسهامها الاقتصادى فى تحديد قيمة السلع. وهكذا ساعد

استمرار الحرب الباردة والمنافسة بين القطبين على إضفاء قيمة استراتيجية وعسكرية على العديد من الموارد الطبيعية. فهذه الموارد يمكن الاستيلاء عليها ماديا، وبالتالى حرمان الطرف الآخر منها ومن هنا قيمتها الاستراتيجية. ومع انتهاء الحرب الباردة فقد زال إلى حد بعيد خطر الاستيلاء المادى على هذه الموارد، وأصبحت فى مجموعها مفتوحة أمام الأسواق، وبالتالى بدأت القوى الاقتصادية تؤتى فعلها فى تحديد القيمة النسبية لكل من مساهمة الموارد الطبيعية وقوى العمل العلمى والتقنى، ومن ثم فقد برز أثر التضاول فى قيمة الموارد الطبيعية بشكل أكبر.

وتواجه منطقتنا من هذه الزواية احتمالات متعددة بالنسبة لموردين أساسيين من الموارد الطبيعية، البترول والمياه، الأول يتميز بتوافره بكثرة فى المنطقة، والثانى بندرته بشكل كبير، فهل يخضع الموردان لهذا الاتجاه العام بحيث تتضاءل الأهمية النسبية للبترول فى المستقبل كما تقل تكاليف توفير مصادر جديدة للمياه؟ أم يخضع إحداهما ـ البترول أو المياه ـ للتضاؤل النسبى فى القيمة مع بقاء الآخر على أهميته. من الواضح أن شكل المنطقة سيتغير تماما إزاء أية إجابة عن هذه الأسئلة. وبطبيعة الأحوال فإن أفضل الأوضاع هو أن تستمر قيمة البترول عالية مع تضاؤل تكاليف توفير مصادر جديدة للمياه، فى حين أن أسوأها يمكن أن يحدث إذا تحقق العكس.

بعيدًا عن البرابرة الجدد:

أما وقد بدا أن العلم والمعرفة والمؤسسات الاجتماعية المناسبة للإبداع وحرية الفرد وانطلاقه هى مصدر الثروة الجديدة لعالم الغد، فقد ظهرت فى الدول المتقدمة غداة انتهاء الحرب الباردة دعوات من عدد من الدول المتقدمة إلى حمايتهم من غزو البرابرة الجدد. بل لقد ظهر فى فرنسا كتاب بهذا العنوان معيدًا إلى الأذهان تاريخ روما بعد سقوط قرطاجة، وحيث لم يعد لها منافس فى البحر المتوسط. فلم يعد هم روما الاستيلاء على أراض جديدة والتوسع بقدر ما كان إقامة الحواجز حول مصدر المدنية والحضارة أمام جموع البرابرة من خارج الحدود. وهكذا يبدو الأمر فى نظر عدد من المفكرين، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتى وتدهور أهمية الموارد الطبيعية بالمقارنة إلى المعرفة والعلم ونظم حريات الأفراد وحقوقهم. فالعالم لم يعد

ينقسم إلى أغنياء يملكون، وفقراء لا يملكون، بقدر ما أصبح ينقسم إلى أغنياء يعرفون وفقراء لايعرفون. فالمعرفة والنظم الاجتماعية المواتية هى أهم ما يميز الدول المتقدمة. ولذلك فلم يعد للاستيلاء علي مصادر الموارد الطبيعية نفس الأهمية الذى كان له فى الماضى. فالسيطرة الاقتصادية لا تتحقق فقط بالاستيلاء المادى على مصادر هذه الموارد، بل إن هناك أساليب عديدة غير منظورة لتحقيق السيطرة الاقتصادية على أسباب القوة الاقتصادية دون الحاجة إلى الاستيلاء المادى والسيطرة المباشرة على هذه المصادر، فالتأثير والسيطرة الاقتصادية تتحقق بدرجة أكبر عن طريق التأثير فى الأسواق المالية، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وتحركات رءوس الأموال، وتوفير المعلومات، وبراءات الاختراع، وبصفة عامة مختلف أشكال الأساليب غير المنظورة المؤثرة فى سلوك الأفراد والجماعات. ولذلك يرى مثلاً أحد الكتاب أن أزمة مماثلة لما يحدث الآن من تفكك وانحلال فى يوغوسلافيا، كان سينظر إليه فى القرن الماضى من جانب الدول الأوروبية باعتباره فرصة ذهبية لمختلف القوى الأوروبية؛ لزيادة مطامعها الإقليمية ومحاولة التوسع، وكسب مزيد من الأراضي على حساب هذه الدولة المنهارة. أما في القرن الحالى ونحن نشرف علي نهايته، فإن مزيداً من الأراضى ليس بالضرورة مزيداً من الرفاهية أو القوة الاقتصادية، بل قد يكون مصدراً للمتاعب، فالقيمة الاقتصادية ليست دائمًا بمزيد من الأراضى والموارد الطبيعية، بل فقط بمزيد من قوى الإنتاج المتمثلة فى نظم ومؤسسات ملائمة للإنتاج الحديث.

وليس معنى ذلك أن مصادر الموارد الطبيعية قد فقدت أهميتها كليا، فقد رأينا حديثًا كيف أثار الغزو العراقى للكويت ـ وتهديده لمصادر البترول فى الجزيرة العربية ـ ثائرة العالم والتدخل المسلح لمنع هذا الخطر، وربما يرجع ذلك إلى زن النفط ما زال يحتل مكانة أساسية فى استقرار نظام الإنتاج العالمى ولم تزل ذاكرة العالم عن صدمة للنفط فى منتصف السبعينيات قريبة إلى الأذهان. ومع ذلك تظل ظاهرة سلبية وعدم مبالاة العالم، وخاصة الدول المتقدمة، عما يحدث فى أجزاء كبيرة من المعمورة ظاهرة تستحق الملاحظة. فالتفكك والفوضى فى القرن الإفريقى وفى أفغانستان وفى روندا لا تكاد تجد أذنًا صاغية رغم ما تنشره وسائل الإعلام عن الفظائع، ورغم ما كان يقال عن الأهمية الإستراتيجية للقر ن الإفريقى.

وقد صاحب هذا التطور فى حقائق الاقتصاد والتكنولوجيا، وربما ارتبط به تطور آخر على المستوى السياسى، ألا وهو زيادة وعى الأفراد ومشاركتهم فى الحياة السياسية مع مزيد من احترام لحقوق الفرد والإنسان. وقد ظهر ذلك بوجه خاص فى الدول الصناعية المتقدمة. حقًا لقد عرفت الدول الأوروبية، والولايات المتحدة، منذ أكثر من مائتى سنة مظاهر الديمقراطية، ومع ذلك فقد ظلت ـ حتى مع هذه الحكومات الديمقراطية ـ فكرة عقل الدولة *Raison d'Etat* وقوتها أكثر وضوحًا وأهمية من مظاهر رفاهية الأفراد. وساعد على ذلك أن بسط نفوذ الدولة المادى على الدول الأخرى كان من شأنه تحسين أوضاعها الاقتصادية وبالتالى زيادة رفاهية الأفراد. أما الآن، فإنه بالإضافة إلي ما سبق الإشارة إليه عن التضاؤل النسبى لأهمية الموارد الطبيعية وزيادة فاعلية وسائل السيطرة غير المباشرة من ناحية، ومع زيادة وعى الأفراد ومشاركتهم فى الحياة السياسية نتيجة لثورة المعلومات من ناحية أخرى، فقد أصبحت الحكومات أكثر عرضة للضغط الشعبى بتجنب المغامرات الخارجية، فالأفراد، وخاصة فى الدول الغنية، يحرصون على رفاههم المادى المباشر، ومن هنا الاتجاهات المعاصرة فى توفير نوع من العزل الصحى *Sanitary Cordon* وعدم المبالاة بمشاكل الدول الأخرى، فالمزاج العام فى عدد غير قليل من الدول المتقدمة هو الانعزال عن مشاكل الآخرين. فقضايا الهجرة ومنع الأجانب من مشاركة الوطنيين أصبحت من القضايا الهامة فى عدد كبير من الدول الصناعية المتقدمة، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا. . . والقائمة طويلة، فالمزاج العام الذى كان سائدًا فى القرن الماضى نحو التوسع والخروج إلى الأقاليم البعيدة بحثًا عن الثروة، قد حل محله مزاج آخر دفاعى للحيلولة دون نزوح جموع الفقراء ومزاحمتهم لهم فى معيشتهم. فقد أدت الثورة التكنولوجية من ناحية إلى زيادة قدرة الأغنياء وسيطرتهم الاقتصادية دون حاجة إلى الاستيلاء المادى على موارد الثروة الطبيعية البعيدة، كما مكنت من ناحية أخرى سكان المناطق الفقيرة والمحرومة من التطلع إلى المستويات الأعلى ووفرت لهم وسائل الانتقال الرخيص إلي مراكز التقدم. ومن هنا الحاجة لدى الفئات المحظوظة عالميا إلى الحصار ووضع أسباب العزل الصحى. بل أن الرغبة فى الانعزال وعدم الاندماج فى الفئات المحرومة لم تنحصر فى العلاقات فيما بين

الدول، بل إنه بدأ يظهر داخل الدولة الواحدة فيما بين فئات المجتمع، فالفئات الأعلى تسعى إلى الانعزال، فهى لم تعد تكتفى بالعيش فى الضواحى بعيداً عن الضوضاء، بل إنها تقيم الجزر المحمية *Compounds* حيث تعيش فى بيئة متجانسة وتوفر لأبنائها خدمات متميزة بعيداً عن المدن والضواحى المفتوحة.

وقد كان أحد نتائج التفاعل بين التطور التكنولوجى فى تضاؤل دور الموارد الطبيعية وغلبة أهمية المعرفة والعلم بصفة عامة من ناحية، وازدياد مساهمة الأفراد فى التأثير فى الحياة السياسية من ناحية أخرى، إن تغلبت النزعة الفردية والمصلحة المادية المباشرة علي سلوك الأفراد والجماعات، فتراجعت قيم الوطنية والشرف والتضحية والمجد وتقدمت نزعات الاستهلاك المادى والمتعة المباشرة. وفى خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى، أوضح العديد من الاستطلاعات أن الشباب وإن كان يكره الشيوعية والدكتاتورية ويفضل الحرية والديمقراطية، ولكنه بالمقابل غير مستعد للتضحية بحياته فى سبيل المبادئ التى يؤمن بها، ومن هنا ساد فى ذلك الوقت (بداية الثمانينيات) شعار «أن نخضع للشيوعية خير من أن نموت فى سبيل الحرية» *Rather Red Than Dead*. وقد ارتبط بذلك أن قلَّ حماس الشعوب لقبول فكرة الانخراط فى الجيش للدفاع عن مصالح الوطن. ونعرف كيف أن الولايات المتحدة التى لم تكد تتخلص من عقدة فيتنام عندما بدأت حرب الخليج، ومع حرص القيادة العسكرية على ضمان تقليل مخاطر التضحيات البشرية، فقد اضطرت إلى الانسحاب من مواقع عديدة لمجرد بعض الإصابات. فرغم نجاح عملية الخليج، فقد كان فقدان حوالى ٣٥ جنديا أمريكيا فى الصومال، كافيًا للضغط الشعبى لسحب القوات الأمريكية من الصومال برغم أن ما فقده الصومال من ضحايا بلغ ما بين ٧ ـ ١٠ آلاف صومالى مقابل هذه الحفنة من الجنود الأمريكين، وقد يكون من المفيد هنا الإشارة فى هذا الصدد إلى تنظيم الأسرة والأخذ بأشكال الأسرة النووية المكونة من طفل أو طفلين على الأكثر جعل قبول الحرب وتضحياتها أصعب تحقيقًا فى معظم الدول الغنية.

القرية العالمية: اتساع فى الأفق وعزلة نفسية:

لا يمكن أن نتحدث عن أهم الاتجاهات المعاصرة دون الإشارة إلى ما أحدثته ثورة المعلومات والاتصالات من تقريب لمختلف أجزاء المعمورة، حيث قيل بحق إننا نعيش فى قرية عالمية، وربما يبدو أن هناك تناقضًا بين هذه الملاحظة وما سبق أن ذكرناه من اتجاه للمزاج العام نحو نوع من الانعزال بل والحجر الصحى. والواقع أننا حين ننظر إلى وسائل نشر المعلومات وإزالة عقبات الزمان والمكان، نجد أنها تجمع فى نفس الوقت بين توفير مزيد من المعرفة واتساع الخيال والوعى من ناحية، وبين الانعزال والوحدة من ناحية أخرى. فانظر إلى التلفزيون مثلاً، وقد أصبح الأداة الرئيسية لنقل المعلومات، فهو يضع تحت نظر الفرد - فى لحظات - ما يحدث على اتساع المعمورة من أحداث سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو رياضية، ولكن ذلك لا يتحقق عادة إلا وهو يجلس فى غرفته وحيدًا دون أى تفاعل إنسانى مع الغير. وقل مثل ذلك عن الكمبيوتر واستخدام الـ *Internet* فهى تفتح أمام الفرد إمكانيات غير محدودة من المعرفة والمعلومات في مختلف أجزاء المعمورة، وهو يحصل على كل هذه المعلومات وهو وحيد منعزل، فهو يتصل بأجهزة أخرى للكمبيوتر فى بلدان أو قارات أخرى دون أن يجرى أى لقاء أو تفاعل إنسانى مباشر، فالكثير من منجزات الثورة التكنولوجية فتحت حقًا الآفاق أمام الفرد، حيث يتنقل من مكان إلى آخر بسرعة وسهولة، ولكنه يجد نفسه غالبًا وحيدًا فى سيارته الخاصة أو فى رحلة سريعة بالطائرة تتيح له بالكاد فرصة الحديث مع الآخرين. وبدلاً من أن يذهب إلى السينما أو المسرح لمشاهدة فيلم أو مسرحية، فإنه من خلال الفيديو يستطيع أن يشاهد أهم الأعمال التى عرضت أو تعرض فى لندن أو نيويورك، ولكنه يشاهدها وحيدًا في غرفته، وهكذا أدت منجزات الثورة التكنولوجية إلى توسيع آفاق الفرد وإزالة حواجز الزمان والمكان فى نفس الوقت الذى زادت فيه وحدته وانعزاله.

وليس يخفى أن هذه الاتجاهات إنما تعبر عن اتجاهات تظهر بشكل خاص فى الدول المتقدمة. ومن الطبيعى أن يكون لها تأثيراتها على دول العالم الثالث، ولكن كمعظم الأشياء، فإنه ليس من الطبيعى أن تحدث نفس المؤثرات نفس النتائج عندما تخرج عن بيئتها الطبيعية. فليس هناك ما يحول، بل إن هناك ما قد يدعو، إلى أن تؤدى نفس العوامل المتقدمة إلى عكس تلك النتائج فى الدول المتخلفة. فقد يؤدى مزيد من التقدم

التكنولوجى إلى مزيد من الرغبة فى العدوان واكتساب الأراضى، كما قد يكون استخدامها مدعاة إلي تدعيم الدكتاتورية والقضاء علي فرص الديمقراطية.

هل يفقد الشرق الأوسط أهميته الاستراتيجية:

بقى أخيراً أن نتساءل هل يفقد الشرق الأوسط أهميته الاستراتيجية فى المستقبل مع التطورات التى سبق أن تعرضنا لها. فقد احتلت هذه المنطقة أهمية استراتيجية هامة حتى الآن. فتاريخيا وحضاريا تقع هذه المنطقة وسط ثلاث قارات وتعتبر ممراً لأهم تيارات التجارة، وبها ظهرت الأديان السماوية وولدت بها أقدم الحضارات. وفي العصر الحديث أصبحت هذه المنطقة مركزاً رئيسيًا للمواصلات بين أوروبا والشرق الأقصى (قناة السويس) وأخيراً جاء اكتشاف البترول واستخدامه مصدراً أساسيا للطاقة، فأصبحت المنطقة متحكمة فى حوالى ٦٠٪ من احتياطات العالم لهذا المصدر وبالتالى تزايدت قيمتها الاستراتيجية.

ومع ذلك فقد طرأت عدة تطورات يمكن أن تلقى بظلالها علي المستقبل الاستراتيجى للمنطقة. فهناك أولا انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتى بشكله القديم والذى كان يمثل تهديداً لمصادر البترول على الحدود الشمالية لإيران. وبزوال هذا الخطر وتراجع التهديد على مصادر البترول فمن الطبيعى أن تتناقص الأهمية الاستراتيجية للمنطقة. وفى ضوء ما سبق الإشارة إليه من التضاؤل النسبى لأهمية الموارد الطبيعية؛ فإن التساؤل حول تراجع هذه الأهمية يصبح أكثر إلحاحًا. وفى نفس الوقت فإنه مع تعدد المراكز الاقتصادية المؤهلة للنمو فى المستقبل غير البعيد - فى آسيا وأوروبا الشرقية - ومع عدم وضوح المستقبل الاقتصادى للمنطقة فإن هذا التساؤل يصبح أكثر خطورة وأهمية. وبطبيعة الأحوال فإن مثل هذا التساؤل لا يمكن الإجابة عنه إجابة بسيطة بنعم أو لا، بل إن الأمر يتوقف فى النهاية على ما تفعله المنطقة بنفسها وما تعده للمستقبل. وربما يكون خيار السلام هو أحد أهم التحديات التى تواجهها هذه المنطقة، والذى قد يترتب على أسلوب معالجته تحديد مستقبل المنطقة.

تحـــدى السلام:

تواجه منطقتنا تحديات عديدة فى هذا العالم الجديد . فهناك تحديات اقتصادية . فقد عاشت المنطقة طوال الفترة الماضية على نتاج الموارد الطبيعية ـ البترول فى الفترة الأخيرة ، وقبل ذلك المواد الأولية من قطن ومنتجات زراعية ومنجمية ـ وآن لها أن تستعد للمنافسة القادمة القائمة على العمل والإنتاجية ليس فقط من النمور الآسيوية بل من الهند والصين ـ وقد دخلا حلبة المنافسة ـ ومن أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقًا . والتحدى الاقتصادى ليس مجرد إصلاحات اقتصادية هنا وهناك بل إنه يتطلب إصلاحات سياسية عميقة فى معظم نظمنا السياسية لمزيد من المشاركة والمصارحة والمسئولية . فقل إن عرفت منطقتنا شفافية كافية فى المعلومات وأسباب إصدار القرار ، ولم تزل المشاركة قاصرة فى أحسن الأحوال ـ هذا إن وجدت أصلاً ـ ويستتبع ذلك انعدام المساءلة والمسئولية . كذلك هناك شبه غياب كامل لمؤسسات المجتمع المدنى . والتحدى السياسى على هذا النحو بطرح قضايا ثقافية وقيمية هائلة تتعلق بحرية الفرد ، ودرجة التسامح مع الغير أو الرأى والعقيدة المخالفة ، والعلاقة بين العقل والنقل ودور العلم والتقاليد ، وكلها قضايا صعبة ومعقدة . ولكن يبدو أن تحدى السلام يمثل الاختبار الواقعى لقدرة منطقتنا علي التعايش مع المستقبل .

لقد عاشت منطقتنا ـ وأيا كانت الأسباب والمبررات ـ الصراع العربى / الإسرائيلى خلال نصف القرن الماضى ، وهو فى نفس الوقت عصر الحرب الباردة بين القطبين الغربى والشرقى . وبصرف النظر عن النوايا فقد كان هذا الصراع الإقليمى ضحية الصراع العالمى الأيدلوجى ، وكثيراً ما تاهت المصالح القومية لهذا الطرف أو ذاك فى خضم التناطح بين القوتين الأعظم . والآن ، وقد انتهت الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفيتى وانتهاء الاستقطاب الأيدولوجى ، فقد أصبح الحل السلمى هو الخيار الوحيد المطروح على الساحة ، وعلينا أن نستغله لصالحنا ، ودون حاجة إلى التباكى على اللبن المسكوب ، فقد نجحت إسرائيل في توظيف الحرب الباردة ومن ورائها الصراع العربى/ الإسرائيلى لصالحها . ومن العبث مجادلة هذا

الواقع الجديد. وإذا كان العرب قد خسروا مرحلة الصراع، فهل من الضرورى أن يخسروا أيضًا معركة السلام؟ هذه هى القضية، وهذا هو التحدى.

وقبل ذلك يجب أن يكون واضحًا أن الحديث عن السلام ليس حديثًا عن مجرد تسويات أو ترتيبات مؤقتة هنا أو هناك. السلام حتى يصدق عليه هذا الوصف يجب أن يكون شاملاً وعادلاً ودائمًا. فلا سلام مع التضحية بالحقوق لأى من الأطراف. والسلام لا يجب أن يكون مجرد انعكاس لأوضاع القوة العسكرية والاقتصادية الحالية، بقدر ما يكون تعبيرًا عن الآمال المشروعة للجميع، ولم تزل قرارات الأمم المتحدة فى هذا الصدد هى الأساس الوحيد المقبول من جميع الأطراف.

وينبغى أن نعرف أن أنصار السلام وأعداءه يوجدون على الجانبين العربى والإسرائيلى. فمن بين العرب هناك من يرون أننا وقد خسرنا الحرب فلا حاجة بنا إلى أن نخسر السلام أيضًا، بل إن هناك إمكانيات هائلة لتعويض ما فاتنا من خسائر. فالموارد التى أهدرت بلا طائل يمكن أن توجه - فى ظل السلام - إلى أغراض التنمية، ونحن فى أحوج الحاجة إليها. بل يذهب البعض إلى القول بأن مقتضيات الحرب كانت ذريعة للإبقاء على نظم سياسية بالية، وقهر الإنسان العربى ومؤسساته بمقولة أن لا صوت يعلو على صوت المعركة. وكانت النتيجة مخيبة للآمال. وهكذا فإن إطلاق شرارة السلام فى نظر هذا الفريق هى إطلاق للطاقات المقيدة فى العالم العربى.

ولكن هناك أيضًا في الجانب العربى من يرى أن السلام المعروض ليس سوى ستارًا للسيطرة الإسرائيلية. فكما أن الحرب هى استمرار للسلام بوسائل أخرى، فإن السلام المعروض علي العرب هو استمرار للهيمنة الإسرائيلية بوسائل جديدة أقل وضوحًا وإن لم تكن أقل خطورة. فالسلام المعروض هو تأكيد للهيمنة الإسرائيلية فى الاقتصاد والسياسة بل وفي الثقافة. ومن ثم فإن مناهضة السلام الجديد المعروض هى مناهضة للسيطرة والهيمنة الإسرائيلية.

وإذا نظرنا إلى الجانب الإسرائيلى نجد صورة مشابهة، وإن تنوعت الأسباب. فبصرف النظر عن أولئك المتشددين عقائديا والذين ما زالوا يعتقدون فى «أرض

إسـرائيل» . هناك أطراف أكثـر عـقـلانيـة ترى فى السـلام خطرًا على إسـرائيل ومستقبلها ، بل وتجاهلاً لحقائق العصر . فليس صحيحا أن إسرائيل جزء من الشرق الأوسط . قد يكون هذا صحيحًا من الناحية الجغرافية ، ولكن الجغرافيا قد انتهت ، ولم تعد سوى ذكرى من الماضى . الحقيقة فى نظر هذا الجانب أن إسرائيل جزء من العالم الاقتصادى الغربى المتقدم ، وهى مندمجة فيه اقتصاديا وثقافيا . انظر إلى تجارة إسرائيل وصناعاتها ، فهى أكثر ارتباطًا بالغرب الصناعى منها بالجنوب . وأكبر خطر ـ فى نظر هذا الاتجاه ـ هو زن يؤدى السلام إلى إعادة توطين إسرائيل ـ ليس جغرافيا فقط ـ بل اقتصاديا وثقافيا إلى حظيرة الشرق الأوسط بقيمه وعاداته المتخلفة . ولا ننسى أن التكوين البشرى لإسرائيل يؤكد غلبة العنصر الشرقى ، وإن كانت مؤسساته لم تزل فى أيدى العنصر الغربى . وهكذا يرى هذا الفريق أن ترجيح السلام هو ترجيح للجغرافيا على حساب الاقتصاد والثقافة . فإسرائيل جغرافيا جزء من الشرق الأوسط ، ولكنها اقتصاديا وحضاريا جزء من العالم الغربى . وهكذا يرى هذا الفريق أن الدعوة للسلام هى دعوة إلى تغليب العناصر الشرق أوسطية على العناصر الغربية . الأولى تنتمى إلى الماضى والثانية تمثل المستقبل .

وفى مواجهة هذا الرأى يقوم اتجاه آخر يرى أن الجغرافيا وإن تضاءلت أهميتها إلا أنها لم تزل فى نهاية المطاف هى المحدد النهائى لوجود أى شعب . فإسرائيل جزء من الشرق الأوسط وعليها أن تتعايش معه . بل يرى هذا الاتجاه أن مقولة إن إسرائيل جزء من الاقتصاد العالمى ـ وإن زرعت جغرافيا فى الشرق الأوسط ـ مقولة تحتاج إلى كثير من التمحيص . حقا لقد لعبت إسرائيل دوراً هامًا خلال فترة الحرب الباردة باعتبارها حامية للمصالح الغربية فى المنطقة وعينًا قريبة من الأحداث . ولكن لا ينبغى المبالغة . فروابط إسرائيل الاقتصادية بالعالم المتقدم روابط مصطنعة أوجدتها الحرب الباردة وبررت حجم المعونات الكبيرة ، وليس هناك ما يؤكد استمرارها بعد تناقص القيمة الاستراتيجية للشرق الأوسط ، فإسرائيل قد تجد نفسها فجأة ـ حتى بدون سلام ـ مجرد دولة شرق أوسطية لا تتمتع بهذا الاهتمام المبالغ فيه الذي عرفته طوال فترة الحرب الباردة . ويكفى أن تتذكر دورها خلال حرب الخليج . فقد كان المطلوب منها بالتحديد هو الخروج من دائرة الضوء ، حتى لا تفسد مصالح الدول الكبري . وهكذا فليس من المستبعد أن تفقد إسرائيل تدريجيا هذه المكانة التى تحتلها

فى الاستراتيجية العالمية مع استقرار أوضاع الشرق الأوسط وزوال الخطر السوفيتى. كما لا يستبعد أن تفقد إسرائيل معه روابطها الاقتصادية المدعومة اصطناعيا مع العالم المتقدم فلا تجد أمامها إلا الوسط الجغرافى الذى تعيش فيه. ومن ثم وجب الاحتياط والإعداد منذ الآن للاندماج في هذا الوسط الجغرافى وتحقيق أفضل الشروط لنمائه اقتصاديا.

إن تحدى السلام يطرح على العرب وإسرائيل قضايا بالغة الخطورة والدقة. فهم يعيشون معًا فى إطار جغرافى واحد، ولكن الجغرافيا لم تعد كما كانت. لقد زالت الحتمية الجغرافية وأصبح الاقتصاد ـ مع تضاؤل أهمية الموارد الطبيعية وتزايد أهمية العلم والمعرفة وغلبة أدوات الاتصال والمعلومات ـ أصبح عاملاً لا يقل أهمية وخطورة. فهل نحن بصدد نهاية الجغرافيا؟ ليس بعد. ولكن الجغرافيا وحدها ـ أو ما قيل عن عبقرية المكان ـ لم يعد كافيًا، بل لا بد من توفير مؤسسات التقدم الاجتماعى فى الاقتصاد والسياسة والثقافة، الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى نظمنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. والله أعلم.

الفهرس

صفحة

رقم الإيداع ٥٥٠٦/٩٩
الترقيم الدولى 3 - 0545 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ـ ٨١٧٢١٣ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

نحن والغرب
عصر المواجهة أم التلاقى؟

- هناك بعض القضايا الفكرية التى غلبت على العقل العربى والتى ربما تستحق إعادة النظر. ومعظم هذه القضايا يتعلق بأمور يغلب على بعضها نوع من القداسة الكاذبة التى تحول دون مناقشتها مناقشة جادة ومسئولة، كما يحيط البعض الآخر نوع من الكسل العقلى الذى لا يسمح لنا بأكثر من ترديد بعض العبارات «الأكلاشيه»، نظل نرددها دون اقتناع حقيقى وكثيراً دون فهم.

- ويشير المؤلف فى هذا الصدد إلى ثلاث قضايا رئيسية أعتقد أن العقل العربى لم يصل فيها إلى رؤية واضحة رغم كثرة الضجيج والصراخ حولها. وهذه القضايا تتعلق بعلاقة الدين بالمجتمع من ناحية، وعلاقة الحاكم بالمحكومين من ناحية ثانية، وعلاقتنا بالغرب أو بالغير من ناحية ثالثة.

- وتتضمن صفحات الكتاب استعراضاً للعلاقة بيننا وبين الغرب فى قراءة تاريخية ـ لا ندعى أنها القراءة الوحيدة أو حتى الأكثر معقولية. ولكنها إحدى القراءات الممكنة، وهى تطرح من الأسئلة بأكثر ما توفر من الإجابات. ولعلنا ونحن على أبواب قرن قادم وألفية جديدة أحرى بطرح الأسئلة وفتح الآفاق للمناقشة والحوار.

دكتور حازم الببلاوى

- يشغل حاليا منصب وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (أسكوا).
- تولى مسئولية إنشاء «البنك المصرى لتنمية الصادرات»، و«الشركة المصرية لضمان الصادرات»، وكان أول رئيس لمجلسى إدارتيهما حتى عام ١٩٩٥.
- أستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق، جامعة الإسكندرية. عمل «بالصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى»، و«بنك الكويت الصناعى» بالكويت.
- قام بالتدريس فى جامعات: القاهرة، وعين شمس، والإسكندرية، والكويت والجامعة الأمريكية بالقاهرة، وجامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس.
- حائز على جائزة أحسن الرسائل الجامعية من جامعة باريس عام ١٩٦٤، وعلى جائزة الكويت فى العلوم الاقتصادية على مستوى الوطن العربى ١٩٨٣.
- له مؤلفات عديدة فى الاقتصاد بالعربية والفرنسية والإنجليزية.

دار الشروق
القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى ـ رابعة العدوية ـ مدينة نصر
ص.ب: ٣٣ البانوراما ـ تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ هاتف: ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس: ٨١٧٧٦٥ (٩٦١)